



شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية الدورية في
٣١ مارس ٢٠٢٥

المحتويات

- ١ - تقرير مراقب الحسابات
- ٢ - قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ .
- ٣ - قائمة الارباح أو الخسائر عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ .
- ٤ - قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ .
- ٥ - قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ .
- ٦ - قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ .
- ٧ - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ .

دكتور عبد العزيز حجازي وشركاه

دكتور خالد عبد العزيز حجازي

اعضاء كرو العالمية

محاسبون قانونيون ومستشارون

شارع بولس حنا الداقلي الدور الخامس

رقم بورديت ١٠٢٣١ الجيزه جمهورية مصر العربية

تلفون: ٣٦١٦٦٠٠٢١٩ - ٣٦٠٠٢٢٠

فاكس: ٣٦٠٠٢٢٠٠٢٢٠

www.crowe.com

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو)

شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدوري المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وكذا القوائم الدورية لقوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٥ حتى ٣١ ٢٠٢٥ م، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمودي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا منصب على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٥م وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

مراقب الحسابات

د. خالد عبد العزيز حجازي

س. م. م ٩٤٥ سجل مراقب حسابات الهيئة

العامة لرقابة التسويق

٢٧ خالد عبد العزيز حجازي

سجل المحاسبين والمراجعين رقم ١٩٤٥

سجل مراقب حسابات الهيئة العامة لرقابة المالية رقم ٧٢

سجل مراقب حسابات البنك المركزي المصري رقم ٥٥٧

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين رقم ٢٠٧

منشأة مهنية متنفذة - عضو العالمية Crowe

الجيزه في: ٢٠٢٥/٠٥/١٢

إيضاح رقم	بالجنيه المصري	الأصول
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	<u>الأصول غير المتداولة</u>
		الأصول الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٢٤٦٣٢ ٠٠٦ ٩٩٧	٢٤٢١٣ ٣٨٦ ٨١٣	(٣)
٦٨٢١٥ ٠٧٥	٦٤٢٩٠ ٧٨٦	(٤)
٨٨٠٤١ ٩٦٧	٨٤٠٤٠ ٥٥٩	(٥)
٢٤٠٧٦٥١	١٥٦٦ ٣٢٥	(٦)
٥٥٦٢ ٦٤٦ ١٥٦	١٠٥٣٢ ١٧٦ ٥٦٧	(٧)
١١٣١ ٢١٢ ٧٩١	١٠٦٠ ٤٨٦ ٧٥٤	(٩)
٤١٤٨٤ ٥٣٠ ٦٣٧	٤٥٩٥٥ ٩٤٧ ٣٠٤	
		<u>الأصول المتداولة</u>
١٧١٣ ٩٥١ ٣٨٥	١٩٣٢ ٦٨٨ ٣٢٠	(١٠)
٥٤١ ١٤٨ ٨١٨	١١٥٢ ٢٢٧ ١٠٣	(١١)
٣٨٢٧ ٢١٧ ١٨٦	٢٦٧٥ ٤١ ٨١٥	(٧)
٢٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	٣٥٨٣ ٤٤٨ ٠٨٦	(٨)
٨٤٥ ٨١٧ ٨٦٢	٩٢٤ ٣٢٢ ٧٥٩	(١٢)
٤٢ ٨٧٣		١٣- ج
٤٠ ٥٥٩ ٩٨٣	٦٥ ٧٠٧ ٦٨٤	
٦٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢	٥٤٦٤ ٤٠٩ ٦١٤	(١٤)
١٦٥١٨ ١١٩ ١٠٣	١٥٧٩٧ ٨٤٥ ٣٨١	
٥٨٠٠٢ ٦٤٩ ٧٤٠	٦١٧٥٣ ٧٩٢ ٦٨٥	
		<u>حقوق الملكية</u>
٢٠٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	٢٠٧٩١ ٨٤٠ ١١٠	رأس المال المصدر والمدفوع
١٢١٢ ٣١٥ ٣٠٦	١٢١٢ ٣١٥ ٣٠٦	احتياطي قانوني
٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	احتياطي عام
٧٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩	٧٨٨٩ ٥٦٢ ٥٠٩	نتائج عملية الاندماج
١٥١٣٢ ٢٦١ ٥٣١	١٧٩٤٥ ٢٦٤ ٧٩١	أرباح مرحلة
٤٥٣٧٨ ٣٦٣ ١٩٨	٤٨١٩١ ٣٦٦ ٤٥٨	مجموع حقوق الملكية
		<u>الالتزامات</u>
<u>الالتزامات غير المتداولة</u>		
١٦٥ ١٥٠ ٥٥٦	١٥١ ٠٥٣ ٠٠٨	(١٦)
٧٧٦٧ ١٦٨ ٠٢٤	٧٦٧٩ ٢٥٥ ٧٠٩	(٢١)
٥٣١ ٣٧٦ ١٦٨	٥٣١ ٣٧٦ ١٦٨	(٢٢)
٨٤٦٣ ٦٩٤ ٧٤٨	٨٣٦١ ٦٨٤ ٨٨٥	
		<u>الالتزامات المتداولة</u>
٢٩١٣ ٢٦٧ ٣٠٦	٣٦٦٦ ٢٣٠ ٥٦٠	ضريبة الدخل الجارية
٢٦٤٢٥ ٢٤٨	٣١٧٦٢ ٢٤٠	الالتزامات عقود الإيجار
٣٩٧ ٦٦١ ٩١٣	٢٢٣٣ ٣٨٦ ٦٠٨	مودعين
٤٢٩ ٥١٦ ١٤٤	٦٣٠ ٦١٩ ١٨١	دائنوون وأرصدة دائنة أخرى
١٣٥ ٤٠١ ٢٩٦	٣٥٩ ٠٩٢ ٨٩١	عملاء دفعات مقدمة (الالتزامات عقود)
٣٠٦٣ ٨٧٩	٢٢٢١٤ ٧٤٥	الالتزامات مزايا التقاعد
٢٥٥ ٢٥٦ ٠٠٨	٢٥٤ ٤٣٥ ١١٧	مخصصات
٤١٦٠ ٥٩١ ٧٩٤	٥٢٠٠ ٧٤١ ٣٤٢	مجموع الالتزامات المتداولة
١٢٦٢٤ ٢٨٦ ٥٤٢	١٣٥٦٢ ٤٢٦ ٢٢٧	مجموع الالتزامات
٥٨٠٠٢ ٦٤٩ ٧٤٠	٦١٧٥٣ ٧٩٢ ٦٨٥	إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

رئيس مجلس إدارة

والعضو المنتدب

مهندس / أحمد محمود السيد

نائب رئيس الشركة

للشئون المالية والاقتصادية

محاسب / محمد الشايب

تقرير الفحص المحدود (مرفق)

نسبة المبيعات	إيجاد رقم	الموعد
المبيعات	(٢٣)	٢٠٢٥/٠٣/٣١
تكلفة المبيعات	(٢٤)	٢٠٢٥/٠٣/٣١
مجمل الربح	٣٣٤٧٠٩٥١٥٣	٢١٣٩٧٣٢٤١٥
إيرادات أخرى	(٢٥)	١٥٠٢٠٢١٧
مصاروفات بيعية وتسويقية	(٢٦)	(١٣٨٢٠٦٩٧٦)
مصاروفات عمومية وإدارية	(٢٧)	(١٥٠١٨٢٧٢٢)
أرباح (خسائر) رأسمالية	(٢٨)	-
مصاروفات أخرى	(٢٩)	(٧٢١٢٩٩٤)
خسائر إنتمانية متوقعة مكونة	(٣٢)	(٣٠٥٤٣٥٣٢١)
أرباح التشغيل	٣٠٢٣٤٢٨٧٣٢	١٥٥٣٧١٤٦١٩
إيرادات تمويلية	(٣١)	٤٢٩٤٤٤٢١٥
مصاروفات تمويلية	(٣٠)	(١٢٧٩٠٤٣٧)
أرباح فروق ترجمة أرصدة بعملات أجنبية	(٣٢)	٧٨٥٠٩٧٨٧٧٨
صافي الإيرادات التمويلية	٤٦٨٠٨٣٨٩٢	٨٢٦٧٦١٢٥٥٦
صافي ربح الفترة قبل ضرائب الدخل	٣٤٩١٥١٢٦٢٤	٩٨٢١٣٢٧١٧٥
ضريبة الدخل	(٣٣)	(٨٠٢٧١٠١٠٨)
ضريبة مؤجلة	(٣٤)	(١٣٧٠٤٠٧٣٤١)
ضرائب الدخل	(٦٧٨٥٠٩٣٦٤)	(٤١٧٣١١٧٤٤٩)
صافي ربح الفترة بعد ضرائب الدخل	٢٨١٣٠٠٣٢٦٠	٧٦٤٨٢٠٩٧٢٦
نسبة السهم الأساسي والمخفض من الأرباح	(٣٤)	١,٣٥

* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

بالجنيه المصري

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٧٦٤٨ ٢٠٩ ٧٢٦	٢٨١٣ ٠٠٣ ٢٦٠	صافي أرباح الفترة
٧٦٤٨ ٢٠٩ ٧٢٦	٢٨١٣ ٠٠٣ ٢٦٠	بنود الدخل الشامل الآخر
		صافي الدخل الشامل الآخر

* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الدورية وتقرأ معها.

* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المبدلة الدورية وتقراً معها.

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	إيضاح رقم	بالجنيه المصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
٩٨٢١٣٢٧١٧٥	٣٤٩١٥١٢٦٢٤		صافي ربح الفترة قبل ضرائب الدخل
٥٥٠٠٨٦٥٦٤	٥٦٨٤٣١٣١٦	(٣)	يتم تسويتها بما يلي :
٤٦٥٨٨٧٨	٧٩٢٦١٩٧	(٥٤)	إهلاكات الأصول الثابتة
(٤١٠٠٠٠)	٥٥٨٩		استهلاكات أصول أخرى وأصول حق الاستخدام
-	١٩٣٥٥٦٧		مخصصات انتقى الفرض منها
-	٦٧٣٣٢٤		التزامات مزايا القاعد للعاملين
-	(١٥٩٥٤٠٠)		خسائر رأسمالية
٣٠٥٤٣٥٣٢١	٧٧٩٣٩٠٥٩	(٣٢)	أرباح رأسمالية
(٤١٦٦٣٢٧٨)	(٥٦٨٩٣٢٩٤)	(٣٠-٣١)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٧٩٦٩٥٢٦٨٨)	٩٢٨٣٢٢٨٩		صافي الإيرادات تمويلية
٢٢٩١٢٤٧٣٥٢	٣٦٧٠٧٢٧٦٤١		نروق ترجمة الارصدة بالعملات الأجنبية الغير محققة
التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل			
-	٦٧١٥٠٦٤٨		التغير في:
٣٤٠٦٤٢٩٨	(٢١٨٧٣٦٩٣٥)		الأصول المالية الأخرى
١٢٣٢٥٨٠٤٣	(٦١١٥١٢٧٨٦)		المخزون
(٢٠٠٧٢٠٦٦٠)	(٨١١١٣٢٧٣)		العملاء
-	(٦١٨٦٣)		المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
١١٢٣٦٤٤٤	(٢٥١٤٧٧٠١)		مستحق من أطراف ذات علاقة
١٥٢٢٨٦٤٤٨	(١٦٢٢٧٥٣٠٥)		موردين (دفعات مقدمة)
٢٩١٣٧٧٦٢١٦	٢٠١١٣٠٤٦١		الموردين
(٣٠٥٣٩٥٤٥)	٢٢٣٦٩١٥٩٥		الدائنوں وأرصدة دائنة أخرى
(٢٠١٨٧٨٢١٢)	(٨١٥٣٠٢)		عملاء دفعات مقدمة (الالتزامات عقود)
٥٠٩٢٧٣٠٣٨٤	٣٠٦٣٠٣٧١٨٠		المستخدم من المخصصات
(٩٧٧٣١١٣٤٨)	-		التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
(٢٦٧١٩٢٤٤١١)	(١٣٤٥٨٤٢٦)		توزيعات أرباح العاملين ومجلس الإدارة المدفوعة
(٦١٧٣٢٩)	(١٧٩٤٩٩١)		ضرائب الدخل المدفوعة
١٤٤٢٨٧٧٢٩٦	٣٠٤٧٧٨٣٧٦٤		المدفوع لمزايا القاعد
صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل			
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
٣٧٤٠٣٣٢٧٣	٥١٧٥٦٦٨٢		الفوائد المحصلة
-	٨٤١٣٢٦		المدفوع في الاستثمار في شركات شقيقة
-	(٥٢٥٤٩٨٨٠٥)		المدفوع في شراء صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(٣٧١٦٥٠٠٩٧٥)	(٦٧٢٢٣٨٣٤٥٢٤)		المدفوع لشراء استثمارات بالتكلفة المستهلكة
-	٢٦٦٨٧١٩١٦٣		المنحصل من بيع استثمارات بالتكلفة المستهلكة
(١٠٧٧٨٣٢٧٢)	(١٥٠٤٨٤٤٥٦)		المدفوع في شراء أصول ثابتة وأعمال ومشروعات تحت التنفيذ والأصول الأخرى
(٣٤٥٠٢٥١٠٧٤)	(٤٢١٢٦٩٦٦١٤)		صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
(٥٢٣٠١)	(٢٧٤٤٤)		توزيعات أرباح مساهمين
(٥٩٠٢٨٦٠)	(٩٧٠٩٨٩٩)		المدفوع من إلتزامات عقود الإيجار
(٥٩٥١٦١)	(٩٧٣٧٣٢٣)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
(٢٠١٣٣٢٨٩٣٩)	(١١٧٤٦٥٠١٧٣)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٣٠٦١٣١٠٠٢	(٤٠٨٥٤١٠٥)		أثر التغير في أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها
٧٨١٤٧٥٧٣٧٢	٦٦٧٩٩١٣٨٩٢		النقدية في بداية الفترة المالية
٨٨٦٢٧٣٨٤٤٣٥	٥٤٦٤٤٠٩٦١٤	(١٤)	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة المالية

١. نبذة عن الشركة

١-١ الكيان القانوني

- تأسست شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية "شركة مصر لتصنيع البترول سابقاً وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وقرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ وبمراجعة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.
- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري بالقاهرة برقم ٥٠١١٢ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١.
- الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصة الأوراق المالية لجمهورية مصر العربية.
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هو المهندس / أحمد محمود محمد السيد.
- وفقاً لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ تم إنتهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه أصبحت الشركة لا تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة.
- قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ اندماج الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (أي إن بي سي) شركة مندمجة داخل شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) شركة دامجة وذلك على أساس القيمة الدفترية وفقاً للقواعد المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو التاريخ المتخذ أساساً للاندماج وفقاً لما انتهي إليه التقرير الصادر من الإداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بلجنته المشكلة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والمعتمد تقريرها من الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣ مع توزيع رأس مال الشركة الدامجة والشركة المندمجة على أساس صافي حقوق الملكية بالشركة الدامجة والشركة المندمجة وفقاً للقيمة السوقية لاصول كلاً من الشركة الدامجة والشركة المندمجة في التاريخ المتخذ أساساً للاندماج وقد تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

٢-١ غرض الشركة

- يتمثل غرض الشركة في إنتاج الأسمدة والأمونيا والنيتروجين. ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو شترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس وتكوين شركات أخرى تزاول أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ على إضافة أنشطة:
- شراء وبيع وتسيير جميع منتجات الأسمدة النيتروجينية ومشتقاتها.
 - وتنمية وإنشاء وامتلاك وتمويل وإدارة وصيانة وتشغيل مشروع لإنتاج الملامين ومشتقاتها.
 - وتسيير وتوزيع وبيع منتج الميلامين ومشتقاته في الخارج وجميع أنحاء الجمهورية عدا منطقة شبة جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً.
- كما أجازت الجمعية للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس أو تكوين شركات أخرى تزاول أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.
- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ١٥ أبريل ٢٠٢٣ على إضافة نشاط

- إنتاج وتوزيع وبيع محلول البيريا بتركيزات مختلفة وتستخدم في تطبيقات وإستخدامات مختلفة ومنها معالجة عادم السيارات.
- كما وافقت الجمعية على مد أجل الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة أخرى تبدأ من نهاية المدة السابقة وكل اطالله لمدة الشركة يجب ان توافق عليها الجمعية العامة غير العادية للشركة ويصدر بها قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

١-٣ مدة الشركة

- مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري
- تم مد أجل الشركة لمدة خمسة وعشرون سنة أخرى تنتهي في ٢٠٤٨/٠٧/٢٧ وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بالشركة في تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٣١ .

١-٤ مقر الشركة

- تم تعديل المقر الإداري للشركة ليصبح: مبني ١٩٤ القاهرة الجديدة، التسعين الشمالي ، القطاع الثاني، مركز المدينة ،التجمع الخامس ،القاهرة والمركز الرئيسي وموقع ممارسة النشاط الصناعي: المنطقة الحرة العامة بمدينة دمياط الجديدة كما هو موضح بالسجل التجاري الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢ .

٢. أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- اعتمد مجلس الإدارة إصدار القوائم المالية في ١٠ مايو ٢٠٢٥ .

٢-٢ أسس القياس

- أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

- تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

٤-٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وأفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات وأفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءاً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات وأفتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التعديل والسنوات المستقبلية.

أ- الحكم الشخصي

المعلومات الخاصة بالأحكام المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها تأثير هام على القيم المعروضة للقوائم المالية متضمنة فيما يلى:

- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

ب- الافتراضات والتقديرات غير المؤكدة

المعلومات الخاصة بالافتراضات والتقديرات غير المؤكدة في تاريخ القوائم المالية والتي قد ينبع عنها تعديل مؤثر في القيمة الدفترية للأصول والالتزامات في الفترة المالية القادمة يتمثل في:-

- الاعتراف وقياس المخصصات والالتزامات: الافتراضات الأساسية حول احتمالية وحجم تدفق الموارد.
- قياس خسائر الائتمان المتوقعة للنقدية بالبنوك وعملاء وأوراق قبض وأصول مالية أخرى.

ج- قياس القيمة العادلة

يتطلب عدد من السياسات المحاسبية والإفصاحات للشركة قياس القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية.

يتم الاعتماد في قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات على بيانات السوق المتاحة بشكل أساسي، ويتم تبويب البيانات التي يتم الاعتماد عليها في التقييم وفقاً للتسلسل الهرمي التالي:-

- المستوى (١): الأسعار المعلنة (غير معدله) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات متماثله.
 - المستوى (٢): مدخلات كلاً من الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى (١) والتي يتم تتبعها للأصل او الالتزام إما بصورة مباشره (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).
 - المستوى (٣): مدخلات للأصل أو الالتزام لا تعتمد على بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (مدخلات لا يمكن متابعتها).
- تقوم الشركة بالاعتراف بالتحويلات بين المستويات الخاصة بتسلسل القيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يتم حدوث التغيير خلالها.

تم إدراج المزيد من المعلومات عن الافتراضات المطبقة عند قياس القيمة العادلة للأدوات المالية.

يتمثل بند المشروعات تحت التنفيذ ضمن الأصول الثابتة في:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٥ ٢٧١ ٥٧٩	١٦ ١٥١ ٧٤٦	مباني وطرق
٢٥٧ ١٦٢ ٨٩١	٢٨٣ ٨٤٥ ٠٨٣	الات ومعدات
٣ ٢٠ ٨١٥	٣ ٣٦١ ٦٥٢	حاسب الي
٥٨٧ ٦٥٧ ٣٣٥	٥٦٧ ٢٦٤ ٠٢٨	دفعتات مقدمة
٨ ٣١٣ ٧٩٣	٨ ٣١٣ ٧٩٣	دراسات جدوى
٢٣١ ١٩٤ ٧٢٩	٧ ٤٧٦ ٥١٤	إعتمادات مستديمة
١ ٠٩٢ ٦٢١ ١٤٢	٨٨٦ ٤١٢ ٨١٦	

• وتحتمل المشروعات تحت التنفيذ في التالي :

- تعاقدات لتركيب آلات ومعدات جديدة لتحسين الانتاجية والكفاءة
- تعاقدات لتطوير أنظمة المصانع لزيادة الدقة والجودة وتقليل التكاليف التشغيلية
- تعاقدات لإجراء توسعات جديدة على خطوط الانتاج القائمة .

٤. أصول أخرى ومشروعات تحت التنفيذ

الإجمالي	مشروعات تحت التنفيذ	رخص وبرامج	خط الغاز	مساهمة الشركة في أصول غير ملوکة للشركة وخدم أغراضها	التكلفة
٧٣٠٨٦٠٣٦	٤٣٥٠١٥٤٢	٨٩٥٧١٢٢	١٥٦٢٧٣٧٢	٥٠٠٠٠٠	٢٠٢٤/١/١
٢٧٠٥٣٣٦٢	٢٧٠٥٣٣٦٢	-	-	-	الإضافات
(١١٩٧٠٠٠)	(١١٩٧٠٠٠)	-	-	-	الاستبعادات
-	(٥٨٥٠٠٤٨٦)	٥٨٥٠٠٤٨٦			المحول من المشروعات
٩٨٩٤٢٣٩٨	١٠٨٥٧٤١٨	٦٧٤٥٧٦٠٨	١٥٦٢٧٣٧٢	٥٠٠٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢٤/١٢/٣١
-	-	-	-	-	الإضافات
-	-	-	-	-	الاستبعادات
-	-	-	-	-	المحول من المشروعات
٩٨٩٤٢٣٩٨	١٠٨٥٧٤١٨	٦٧٤٥٧٦٠٨	١٥٦٢٧٣٧٢	٥٠٠٠٠٠	التكلفة في ٢٠٢٥/٠٣/٣١
مجموع الاستهلاك					
٢٧٨٣٤٤٦٣	-	٨٩٥٧١٢٢	١٣٨٧٧٣٤١	٥٠٠٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ١/١
٢٨٩٢٨٦٠	-	١٨٢٠٨٢٣	١٠٧٢٠٣٧	-	استهلاك السنة
٣٠٧٢٧٣٢٣	-	١٠٧٧٧٩٤٥	١٤٩٤٩٣٧٨	٥٠٠٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٤/١٢/٣١
٣٩٢٤٢٨٩	-	٣٦٥٦٢٨٠	٢٦٨٠٠٩	-	استهلاك الفترة
٣٤٦٥١٦٦١٣	-	١٤٤٣٤٢٢٥	١٥٢١٧٣٨٧	٥٠٠٠٠٠	مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٥/٠٣/٣١
صافي القيمة الدفترية					
٤٥٢٥١٥٧٣	٤٣٥٠١٥٤٢	-	١٧٥٠٠٣١	-	صافي القيمة الدفترية في ١/١
٦٨٢١٥٠٧٥	١٠٨٥٧٤١٨	٥٦٦٧٩٦٦٣	٦٧٧٩٩٤	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١٢/٣١
٦٤٢٩٠٧٨٦	١٠٨٥٧٤١٨	٥٣٠٢٣٣٨٣	٤٠٩٩٨٥	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٥/٠٣/٣١
١٣٩٥٧١٢٢					الأصول المستهلكة دفترياً ولا زالت تعمل

يتمثل بند المشروعات تحت التنفيذ ضمن الأصول الأخرى في:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	رخص وبرامج
١٠٨٥٧٤١٨	١٠٨٥٧٤١٨	
١٠٨٥٧٤١٨	١٠٨٥٧٤١٨	

٥. أصول حق استخدام

- تتمثل أصول حق الاستخدام في القيمة الإيجارية للمنطقة المتبقية من عقد الأرض المستأجرة والمقام عليها المصنع بالمنطقة الحرة العامة بمياط وبيانها كما يلي:-

<u>القيمة</u>	<u>التكلفة</u>
١٥٢٠٧٢٤٨٩	٢٠٢٥/١/١ الرصيد في
-	الإضافات خلال الفترة
١٥٢٠٧٢٤٨٩	٢٠٢٥/٣/٣١ التكلفة في
	<u>مجمع الاستهلاك</u>
٦٤٠٣٠٥٢٢	٢٠٢٥/١/١ مجمع الاستهلاك في
٤٠٠١٩٠٨	٢٠٢٥/٣/٣١ إستهلاك الفترة
٦٨٠٣٢٤٣٠	٢٠٢٥/٣/٣١ مجمع الاستهلاك في
٨٤٠٤٠٠٥٩	٢٠٢٥/٣/٣١ صافي القيمة الدفترية في
٨٨٠٤١٩٦٧	٢٠٢٤/١٢/٣١ صافي القيمة الدفترية في

٦. استثمارات في شركات شقيقة يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

٢٩ يونيو ٢٠٢٤ تم توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة بخصوص مبادئ إتفاق شراء الامونيا الخضراء بين شركة يارا النيروجية وشركة دمياط للامونيا الخضراء بمدينة دمياط والتي ساهم فيها كلاً من الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات "إيكم" والتي تمتلك نسبة ٣١,٤٧% من رأس مال شركة موبكو ، وشركة مصر لإنتاج الاسمنت "موبكو" وشركة إسكنانك النيروجية وذلك بحضور السيد المهندس / رئيس مجلس الوزراء والسيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية والسيد الدكتور / وزير الكهرباء والطاقة المتجدد والستيدة الدكتورة / وزيرة التخطيط والت görmى الاقتصادية والستيدة

الدكتورة / وزيرة التعاون الدولي والسيد المهندس / رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكم" والسيد المهندس / رئيس مجلس إدارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"

- وهذه الاتفاقية تعكس الثقة في المشروع ومناخ الاستثمار في مصر وتبلغ التكلفة الاستثمارية المبدئية للمشروع بمبلغ ٨٩٠ مليون دولار بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ألف طن من الامونيا الخضراء سنويًا وذلك من خلال توليد طاقات متجددة بقدرة إجمالية تصل إلى ٤٨٠ ميجاوات ، والمشروع يهدف إلى إنتاج الامونيا الخضراء بإستخدام الطاقات الانتجافية المتاحة بشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" ومن المتوقع بدء التشغيل خلال عام ٢٠٢٧ و يأتي المشروع في إطار تطبيق سياسة الدولة في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الكربونية .

٧. أصول مالية بالتكلفة المستهلكة

١-٧ أصول مالية بالتكلفة المستهلكة (الجزء غير المتداول)

ايضاح رقم	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	سندات حكومية بالقيمة الاسمية
	٦١٢٠ ١٣٥ ٢٠٨	١١ ٢٤٧ ٨٢١ ٩٩٢	
	(٣٧٣ ٨٩٦ ٧٣٢)	(٣٦٨ ٠٣٦ ٢٧٢)	يخصم : عوائد غير مكتسبة (التكلفة المستهلكة)
	٥٧٤٦ ٢٣٨ ٤٧٦	١٠ ٨٧٩ ٧٨٥ ٧٢٠	
	(١٨٣ ٥٩٢ ٣٢٠)	(٣٤٧ ٦٠٩ ١٥٣)	خسائر ائتمانية متوقعة
	٥٥٦٢ ٦٤٦ ١٥٦	١٠ ٥٣٢ ١٧٦ ٥٦٧	صافي القيمة الدفترية

- تمثل في الأوراق المالية والودائع التي يتعدى تاريخ استحقاقها ١٢ شهر من تاريخ المركز المالي ، وهي عبارة عن استثمارات محفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق والغرض منها تحصيل التدفقات النقدية من الفائدة وأصل المبلغ عند الاستحقاق .

٢-٧ أصول مالية بالتكلفة المستهلكة (الجزء المتداول)

رقم	ايضاح	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	سندات حكومية بالقيمة الاسمية
		٤٠٨٦ ٨٨٥ ٩٣٩	١ ٢٢٨ ٨١٦ ٩٨٠	
		-	١ ٥١٧ ٠٥٢ ٩٤٣	ودائع لاجل
		(١٣٣ ٣٥٣ ٣٨٨)	(٢٩ ٢١٩ ٧٦٩)	يخصم : عوائد غير مكتسبة (التكلفة المستهلكة)
		٣٩٥٣ ٥٣٢ ٥٥١	٢ ٧١٦ ٦٥٠ ١٥٤	خسائر ائتمانية متوقعة
		(١٢٦ ٣١٥ ٣٦٥)	(٤١ ٦٠٨ ٣٣٩)	صافي القيمة الدفترية
		٣٨٢٧ ٢١٧ ١٨٦	٢ ٦٧٥ ٠٤١ ٨١٥	

- تمثل في الأوراق المالية والودائع التي يتعدى تاريخ استحقاقها ٩١ يوم من تاريخ المركز المالي ، وهي عبارة عن استثمارات محفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق والغرض منها تحصيل التدفقات النقدية من الفائدة وأصل المبلغ عند الاستحقاق .

٨. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٦٢٠ ٣٧٨ ٨١٠	٢٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	رصيد أول السنة
٩ ٣٤٣ ٢٥٢ ٨٠٤	٥٥٥ ٤٩٨ ٨١٥	الإضافات
(٧ ٥٣٩ ٢٤٥ ٦٠٩)	(٣٠ ٠٠٠ ١٠)	التخفيضات
٢٤٢٤ ٣٨٦ ٠٠٥	٣ ٣٩٤ ٩٦٥ ٩٠٩	الرصيد قبل التقييم
٢٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤	٣ ٥٨٣ ٤٤٨ ٠٨٦	القيمة العادلة في تاريخ المركز المالي
٤٤٥ ٠٨١ ٠٩٩	١٨٨ ٤٨٢ ١٧٧	التغير في القيمة العادلة حتى تاريخ المركز المالي

عبارة عن استثمارات بغرض التداول على المدى القصير وتحقيق أرباح سريعة، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال سوق نشطة، ويتم مراقبة التغيرات في القيمة العادلة المرتبطة بهذه الأصول بانتظام للتقليل من تأثير السوق والسيولة والاتتمان الهدف منها هو تحقيق عوائد أعلى مع الحفاظ على استثمارات ذات سيولة عالية كافية لمواجهة المتطلبات والاحتياجات النقدية وكذلك التوع في الاستثمارات

٩. أصول مالية أخرى

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	إيصال رقم	
٧٥ ٤٥٧ ٧٩٦	٨ ٢٦٢ ٦٨٢		خطابات ضمان *
١ ٠٩٣ ٠٩٠ ١٠٠	١ ٠٨٧ ٢٢٤ ٩٠٠		ودائع مرهونة **
١ ١٦٨ ٥٤٧ ٨٩٦	١ ٠٩٥ ٤٨٧ ٥٨٢		
(٣٧ ٣٣٥ ١٠٥)	(٣٥ ٠٠٨٢٨)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
١ ١٣١ ٢١٢ ٧٩١	١ ٠٦٠ ٤٨٦ ٧٥٤		

* خطابات الضمان هي مبالغ مغطاة بالكامل وفقاً لبنود تعاقد طويلة الأجل مع هيئات وأطراف مختلفة (مقابل تأمين إيجار أرض المصنع بمبلغ ١٦٣ ٠٠٠ دولار أمريكي واخر بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ جنية مصرى) .

* غطاء إعتمادات مستدبة مضمونة بالوديعة المرهونة بمبلغ ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مقابل إعتمادات مستدبة .

١٠. المخزون

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٨٦٥ ٦٤٦ ٨٠٩	٩١١ ٥٦٦ ٣١٠	مخزن قطع الغيار
٣٧٨ ٨٥٠ ٤٥٤	٥٠٤ ٦٢١ ١٣٨	مخزون إنتاج تام بالتكلفة
٩٩ ٩٨٣ ٧٢٤	٢١٢ ٠٥٧ ٦٦٩	مخزون إنتاج تحت التشغيل بالتكلفة
١١٤ ٥٧٦ ٤٩٣	١٠٠ ٢١٩ ٠٧٠	مخزون المواد والمهمات المتعددة
١٨٩ ٦١٥ ٩١٧	١٤٣ ٥٥٤ ٤٧٨	مخزون إعتمادات مستديمة
٥٥ ٠٥٠ ٦٤٤	٥٠ ٥٥١ ١٢٦	مخزون الخامات
١٠ ٢١٣ ٣٤٤	١٠ ١٠٤ ٥٢٩	مخزون الوقود والزيوت
١٤ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	مخزون لدى الغير
١٧١٣ ٩٥١ ٣٨٥	١٩٣٢ ٦٨٨ ٣٢٠	صافي القيمة الدفترية

١١. عملاء

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	إيضاح رقم	عملاء
٥٥٤ ٣٠٢ ٥٨٤	١ ١٦٥ ٨١٥ ٣٧٠		
(١٣ ١٥٣ ٧٦٦)	(١٣ ٥٨٨ ٢٦٧)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
٥٤١ ١٤٨ ٨١٨	١ ١٥٢ ٢٢٧ ١٠٣		

١٢. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	إيضاح رقم	
١٦٢ ٧٢٩ ٧٠٢	١٤١ ٢٥٨ ٩٨٧		فوائد دائنة مستحقة
٢١٧ ٤٣١ ٩٨٧	٢٠٩ ١٠١ ٣٢٦		أقساط وسلف عاملين
١٥ ٣٤٣ ٩٠٥	١٥ ٣٢٦ ٢٥٢		تأمينات لدى الغير
١١ ٢٦٦ ٩٩٠	٣٢ ٤٦٣ ٨٨٩		مدينون متوعون
٣١ ٣٦٥ ٥١٠	٣١ ٦٣٩ ١٩٧		مصاريفات مدفوعة مقدما
٣٠٠ ٦٨٥ ٤٤٨	٣٨٢ ٤٤١ ٣٠٦		أرصدة مدينة لدى مصلحة الضرائب
١٢٩ ٤٤٣ ١٠٠	١٣٧ ١٤٨ ٩٥٨		أرصدة مدينة لصالح العاملين
٨٦٨ ٢٦٦ ٦٤٢	٩٤٩ ٣٧٩ ٩١٥		
(٢٢ ٤٤٨ ٧٨٠)	(٢٥ ٠٥٧ ١٥٦)	(٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة
٨٤٥ ٨١٧ ٨٦٢	٩٢٤ ٣٢٢ ٧٥٩		

١٢. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

أ - بيان الأطراف ذات العلاقة:

مساهم رئيسي بنسبة ٤٧٪٣١
مساهم رئيسي بنسبة ٨٩٪٦٩
مساهم رئيسي بنسبة ٤٨٪٥٠
مساهم رئيسي بنسبة ١٥٪١١
شركة منقسمة

- الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكام"
- الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "اي جاز"
- الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"
- شركة مصر للتأمين
- شركة السويس لمشتقات الميثanol

ب- بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

وفيما يلي ملخص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

البيان	طبيعة المعاملة	السنة الفترة المالية المنتهية في	
شركة مصر للتأمين	خدمات تأمين	٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاز"	توريد غاز	٢٦٣١٢٩٥٦	٢٦٥٩٦٨٩٣
الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"	توريد غاز	١١٥٧٨٧٤٦٤٧	١٣٨٧٠٩٣٠٥٦
- شركة السويس لمشتقات الميثanol	خدمات / سداد الشركة لمدفوعات نهاية عن الشركة	-	٧٢٠٦٠٦٥٢٨
-	• يتم التعامل مع الأطراف ذات علاقة بالقيمة السوقية وقت المعاملة .	١٠٦١٥١	

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

إيضاح رقم	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٢/٣١	شركة السويس لمشتقات الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات "إيكام"
٨٨٦١٣٤	٩٩٢٢٨٥		
٤٤٢٨٨	-		
٩٣٠٤٢٢	٩٩٢٢٨٥		
(٨٨٧٥٤٩)	(٩٩٢٢٨٥)	(٣٢)	حسابات ائتمانية متوقعة
٤٢٨٧٣	-		

٤. النقدية بالبنوك وما في حكمها

إيضاح رقم

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بنوك حسابات جارية
٣٦٠ ٣٣٢ ٥٥٥	٩٩ ٩٣١ ٨٢٤	ودائع لأجل
٦ ٣٣٣ ٥٤٧ ٠٦٨	٥ ٣٧٦ ٢٥٩ ٤٣٥	
٦ ٦٩٣ ٨٧٩ ٦٢٣	٥ ٤٧٦ ١٩١ ٢٥٩	خسائر ائتمانية متوقعة
(١٣ ٩٦٥ ٧٣١)	(١١ ٧٨١ ٦٤٥)	
٦ ٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢	٥ ٤٦٤ ٤٠٩ ٦١٤	

٥. ضريبة الدخل الجارية

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	ضريبة الدخل الجارية
٢ ٩٨٨ ٨٧٠ ٢٨٠	٣ ٧٥٥ ٢٩١ ٩٥٩	المخصوم تحت حساب الضريبة
(٧٥ ٦٠٢ ٩٧٤)	(٨٩ ٠٦١ ٣٩٩)	
٢ ٩١٣ ٢٦٧ ٣٠٦	٣ ٦٦٦ ٢٣٠ ٥٦٠	

٦. التزامات عقود إيجار

بلغت القيمة الحالية لـإجمالي الالتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام ما يلى:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	الرصيد أول السنة
١٤٨ ٤٧٦ ٨٦٨	١٩١ ٥٧٥ ٨٠٤	الاستبعادات (نتيجة تخفيض مساحة الأرض)
(١٣ ٦٠١ ٤٨٤)	-	الفوائد خلال الفترة / السنة
٧ ٢٧١ ٧١٩	١ ٩٣٥ ٥٦٧	فروق ترجمة
٨٢ ٦٣٨ ٠١٠	(٩٨٦ ٢٢٤)	المدفوعات خلال الفترة / السنة
(٣٣ ٢٠٩ ٣٠٩)	(٩ ٧٠٩ ٨٩٩)	
١٩١ ٥٧٥ ٨٠٤	١٨٢ ٨١٥ ٢٤٨	الالتزامات عقود إيجار غير متداولة
١٦٥ ١٥٠ ٥٥٦	١٥١ ٠٥٣ ٠٠٨	الالتزامات عقود إيجار متداولة
٢٦ ٤٢٥ ٢٤٨	٣١ ٧٦٢ ٢٤٠	
١٩١ ٥٧٥ ٨٠٤	١٨٢ ٨١٥ ٢٤٨	

٧. موردين

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "ايجاس" - مورد غاز*
١٦٢ ٢٢٩ ٥٥٩	٥٦ ١٥٣ ١٢٩	الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" - مورد الغاز**
٥٤ ٩٤٤ ٩١٨	١١٣ ٧٤٣ ٨٨٦	موردون آخرين
١٨٠ ٤٨٧ ٤٣٦	٦٥ ٤٨٩ ٥٩٣	
٣٩٧ ٦٦١ ٩١٣	٢٣٥ ٣٨٦ ٦٠٨	

* الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "ايجاس" مساهم بالشركة بنسبة .٩٦٩,٨٩%

** الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" مساهم بالشركة بنسبة ٤٨,٤٠%

١٨. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٢٤ ٢٦٨ ٤٢٥	٢٧ ١٦٩ ٩١٦	تأمينات من الغير
٧٨ ٦٧٦ ٩٧١	٩٦ ٠٣٣ ٢٨٦	الهيئة العامة للتأمين الصحي
٤٠ ٥٢٨ ٦٣٨	٤١ ١٨٩ ١٩٩	ضرائب القيمة المضافة
٦ ٨٩٩ ٠٤٦	٦ ٨٩٩ ٠٤٦	مستحقات لصغراء المساهمين عن مزاد بيع الاسهم
٣ ٦١٢ ٢٧٥	٣ ٥٨٤ ٨٥٢	دائنون توزيعات المساهمين
-	١٧٧ ٦٤٢ ٣٩٤	مستحق لهيئة البترول
٩ ٠١٨ ١٦٠	١٧ ٨٧٩ ٩٥٠	أرصدة دائنة أخرى
٤٦ ٩٩٤ ٠٢٧	٤٥ ١٣٢ ٧٣٦	حسابات دائنة لدى شركات أخرى
٢٩ ٩٥١ ١١١	٢١ ٦٠٣ ٦٤٤	ضريبة كسب عمل
٤ ٠٧١ ٣٦٣	٤ ٦٢٧ ٣٩٥	تأمينات اجتماعية مستحقة
٥٢ ٥٧٨ ٧٠٤	٦ ٠٣١ ١٢٩	مصروفات مستحقة
٣ ٤٧٤ ٣٢٤	٤ ٥٠٨ ٤٣٢	ضريبة أرباح تجارية وصناعية والمهن الحرة
-	٤١ ١٦٨ ٢٤٤	فوائد دائنة
١٢٩ ٤٤٣ ١٠٠	١٣٧ ١٤٨ ٩٥٨	أرصدة دائنة لصالح العاملين
٤٢٩ ٥١٦ ١٤٤	٦٣٠ ٦١٩ ١٨١	

١٩. مخصصات

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٢/٣١	
٢٨١ ٦٠٢ ٣٦٧	٢٥٥ ٢٥٦ ٠٠٨	رصيد أول العام
١٩٤ ٨٣١ ٥٨٢	-	مخصصات مكونة خلال الفترة / العام
(٢٠١ ٨٧٨ ٢١٣)	(٨١٥ ٣٠٢)	مخصصات مستخدمة خلال الفترة / العام
(١٩ ٢٩٩ ٧٢٨)	(٥ ٥٨٩)	مخصصات إنتهي الغرض منها خلال الفترة / العام
٢٥٥ ٢٥٦ ٠٠٨	٢٥٤ ٤٣٥ ١١٧	

*تتمثل في مطالبات متازع عليها لجهات حكومية وجهات أخرى، ولم تقم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المعتمدة نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٨) نظراً لأن إدارة الشركة ترى أن قيامها بذلك سوف يؤثر على نتائج المفاوضات مع الأطراف الأخرى.

٢٠. رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

٠ بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢٠٤٠ مليون جنيه مصرى (ملياران وأربعون مليون جنيه مصرى) حتى تاريخ ٤ مايو ٢٠١٤.

٠ قررت الجمعية العامة الغير العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المرخص ليصبح ٣٠٠ مليون جنيه مصرى وتم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- قررت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ بتحديد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠ مليار جنيه مصرى وتم التأشير فى السجل التجارى للشركة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ مارس ٢٠٢٥ مبلغ ٢٠٧٩٢ مليون جنيه مصرى (٢٠ مليار وسبعمائة واثنين وتسعون مليون جنيه مصرى) حيث بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٩٩٢ مليون جنيه مصرى (مليار وتسعمائة واثنان وتسعون مليون جنيه مصرى)، و حيث بلغ رأس المال المدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١٩٨٤ مليون جنيه مصرى (مليار وتسعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه مصرى) وتم استكمال باقى الأقساط المتأخرة خلال سنة ٢٠١١ ليتم استكمال رأس المال المصدر والمدفوع وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١١. حيث سبق أن تم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بزيادة رأس مال الشركة نتيجة للاستحواذ على شركة المصرية للمنتجات البتروجينية إي إن بي سي شركة مساهمة مصرية هذا وقد تم الاستحواذ بمبادلة الأسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات البتروجينية إي إن بي سي بناءاً على التقييم المعهود لهذا الغرض والذي أسفر عن قيمة عادلة لكلاً من الشركتين بواقع ١٢٦٦ مليون دولار أمريكي وعليه قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة رأس مال الشركة بنسبة ١٠٠ % لصالح مساهمي شركة المصرية للمنتجات البتروجينية إي إن بي سي والاستحواذ على الشركة المصرية للمنتجات البتروجينية إي إن بي سي وإثبات قيمة الاستثمار بالقيمة الاسمية للسهم بواقع ١٠ جنيه مصرى / للسهم.

- قررت الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٥٦٠٤٨٤٢٩٨ جنيه مصرى عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال توزيعات أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مبلغ ٣٢٠٢٩١١٧٢٢٩٢ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه مصرى وتم التأشير بالسجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- قررت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ بتحديد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ١١٠٨٤٠٢٠٧٩١٨٤٠١١ جنية مصرى (عشرون مليار سبعمائة واحد وتسعون مليون ثمانمائة وأربعون ألفاً ومائة وعشرة جنية مصرى) والتي تم توزيعها على ٢٠٧٩١٨٤٠١١ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه مصرى وتم التأشير فى السجل التجارى للشركة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.

- يتمثل هيكل مساهمي الشركة في تاريخ المركز المالي كما يلى:

المساهمون	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة
الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات " إيكام "	%٣١,٤٧	٦٥٤٣٨٠٦٤٥	٦٥٤٣٨٠٦٤٥
الشركة السعودية المصرية للاستثمار	%٢٤,٠٤	٤٩٩٧٦٤٥٦٠	٤٩٩٧٦٤٥٦٠
شركة القابضة أبوظبي للاستثمار (الفا اوريكس ليمتد)	%٢٠,٠٠	٤١٥٨٣٦٧٩٨	٤١٥٨٣٦٧٩٨
الشركة المصرية للغازات الطبيعية " ايجاس "	%٩,٨٩	٢٠٥٦٥٧٤٩٥	٢٠٥٦٥٧٤٩٥
الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكورب"	%٣,٠٣	٦٣٠٧٢١٥٣٠	٦٣٠٧٢١٥٣٠
شركة مصر للتأمين	%١,١٥	٢٣٨٦٥٣١٣	٢٣٨٦٥٣١٣
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية " جاسكو "	%٠,٤٨	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الاكتتاب العام	%٩٩,٩٤	٢٠٦٦٠٧٠٤٧٠	٢٠٦٦٠٧٠٤٧٠
	%١٠٠	٢٠٧٩١٨٤٠١١٠	٢٠٧٩١٨٤٠١١٠

يتمثل البند في قيمة المحول للاحتيطي العام بقيمة ٧٤٢ ٣٨٣ ٣٥٢ جنيه مصرى من إجمالي حقوق المساهمين طبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٦٥ س لسنة ٢٠١٣ الذي رخص بتأسيس الشركة المنقسمة بالسويس نتيجة انقسام شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبيكو".

٢١. التزامات ضريبية مؤجلة

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٦٥١٦٤٣٠٩٩٧	٦٤٧١٤٦٨٦٨٠	الأصول الثابتة والاصول الاخرى
١٤٩٩٥٧٧٢٨٩	١٤٧٨٦٩٠٠٣٠	فرق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
(١٢٠٢٤٩٠١٠)	(١٢٤٧٨٢٢٠٩)	مخصص مزايا العاملين
(٣٩١٠٩٠٦٤)	(٣٩١٠٢٣١٦)	مخصصات أخرى
(٨٩٤٨٢١٨٨)	(١٠٧٠١٨٤٧٦)	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٧٧٦٧١٦٨٠٢٤	٧٦٧٩٢٥٥٧٠٩	

٢٢. التزامات مزايا التقاعد

١-٢٢ وصف الخطة

تطبق الشركة خطة مزايا محددة غير ممولة بالقيمة الحالية و يتم احتساب المبالغ المسددة عند انتهاء خدمات الموظفين وفقاً للخطة على اساس ما تتحمله الشركة فعلياً من علاج للعاملين المتقاعدين وكذلك مكافأة نهاية الخدمة.
 نظام مزايا العلاج الطبي للعاملين وأسرهم

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٣١٠٧٤٩٠٥٣	٤٧٢١٤١٠١٥	الرصيد أول السنة
٤١٧٩٥٣١١	-	تكلفة الخدمة الحالية
٤٥١٣٧٥٧٢	١٧١٨٥٩٣٣	مصرفوف الفائدة
٧٩٣٣٤١٩٥	-	الخسارة / (الربح) الاكتواري
(٤٨٧٥١١٦)	(١٧٩٤٩٩١)	المدفوعات خلال الفترة / العام
٤٧٢١٤١٠١٥	٤٨٧٥٣١٩٥٧	

نظام مزايا مكافأة نهاية الخدمة للعاملين

-	٦٢٢٩٩٠٣٢	الرصيد أول السنة
٦٥٠٧٤٤٢٦	١٢٥٤٩٠٣	تكلفة الخدمة الحالية
-	٣٥٠٥٠٢١	مصرفوف الفائدة
(٢٧٧٥٣٩٤)	-	المدفوعات خلال الفترة / العام
٦٢٢٩٩٠٣٢	٦٧٠٥٨٩٥٦	
٥٣٤٤٤٠٠٤٧	٥٥٤٥٩٠٩١٣	إجمالي مزايا التقاعد
٣٠٦٣٨٧٩	٢٣٢١٤٧٤٥	التزامات مزايا التقاعد (الجزء المتداول)
٥٣١٣٧٦١٦٨	٥٣١٣٧٦١٦٨	التزامات مزايا التقاعد (الجزء غير المتداول)
٥٣٤٤٤٠٠٤٧	٥٥٤٥٩٠٩١٣	

٢-٢٢ المبالغ المثبتة على قائمة الارباح أو الخسائر

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	تكلفة الخدمة الحالية مكافأة نهاية الخدمة
-	١٢٥٤٩٠٣	تكلفة الخدمة الحالية مكافأة نهاية الخدمة
١١٢٨٤٣٩٣	٢٠٦٩٠٩٥٤	مصروف الفائدة
١١٢٨٤٣٩٣	٢١٩٤٥٨٥٧	

الافتراضيات الاكتوارية لخطة مزايا العلاج الطبي للعاملين وأسرهم

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	معدل الخصم
١٤,٥٦%	١٤,٥٦%	معدل الخصم
١٥,٧٪	١٥,٧٪	معدل التضخم
١٣٪	١٣٪	معدل زيادة المزايا
المزايا المتوقعة خلال السنوات التالية		
٤٧٠٤٦٤٥		السنة الأولى
٦٣٠٤٨٠٠		السنة الثانية
٨٤٨٠٣٧٦		السنة الثالثة
٨٧٧٩٣٦٢٧		الخمس سنوات التالية

- تحليل الحساسية للافتراضيات الاكتوارية

التغير في الالتزام				
النقص	الزيادة	التغير في الافتراض		
١٠٠٦٢٩٦٣٩	(٧٧٧٠٨١٢١)	% ١	% ١	معدل الخصم
(٤٦٨٦٥٥٤٩)	٥٥١٧٨٤١٣	% ١	% ١	معدل المزايا

الافتراضيات الاكتوارية لخطة مكافأة نهاية الخدمة

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	معدل الخصم
٢٢,٩٨٪	% ٢٢,٩٨	معدل الخصم
٢٥,١٪	% ٢٥,١	معدل التضخم
٢٠٪	% ٢٠	معدل زيادة المزايا
المزايا المتوقعة خلال السنوات التالية		
٢,٧١٨,٦٣٧		السنة الأولى
٣,٥٨٩,٣٢٧		السنة الثانية
٢,٩٨٧,١٠٥		السنة الثالثة
٥,٨٨٢,٣٦٤		السنة الرابعة
٧,٨١٤,٣٠١		السنة الخامسة
٦٩,٤٧٦,٥٨٤		الخمس سنوات التالية

- تحليل الحساسية للافتراسات الاكتوارية

التغير في المزايا		التغير في الافتراض		
النقص	الزيادة	النقص	الزيادة	
٦٦١٤٥٢٨٦	(٥٨٧٧١٥٤٤)	%٠,٥	%٠,٥	معدل الخصم
(٦٢٢٩٩٠٣٢)	٦٢٢٩٩٠٣٢	%٠,٥	%٠,٥	معدل التضخم

٢٣. صافي المبيعات

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	بالجنيه المصري
٣٥٩٤٨١٧٣٨٨	٤٩٧٦٣٥٢٨٣٨	مبيعات تصدير
١٢٠١٩١٠٢١٩	١٣٦٥٨٨٢٥٨٤	مبيعات محلي
٤٧٩٦٧٢٧٦٠٧	٦٣٤٢٢٣٥٤٢٢	

التقارير القطاعية

قد تم تحديد صانع القرار التشغيلي الرئيسي باعتباره مجلس إدارة الشركة. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة التقارير الداخلية للشركة من أجل تقييم أدائها وتخصيص الموارد، بشكل رئيسي من منظور جغرافي.
يتم تقديم المعلومات التالية بشكل منتظم إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي ويتم قياسها بشكل متسق مع البيانات المالية.

٢٠٢٤/٠٣/٣١

٢٠٢٥/٠٣/٣١

الإجمالي	محلي	تصدير	الإجمالي	محلي	تصدير	
٤٣٠٩٧٤٤٦٦٤	٩٧٠٣٦١٠٧٣	٣٢٣٩٣٨٣٥٩١	٥٤٥٤٤٣٠٨٥٣	٨٢٩٤٠٣٠١٧	٤٦٢٥٠٢٧٨٣٦	بوريا
٤٨٦٩٨٢٩٤٣	٢٣١٥٤٩١٤٦	٢٥٥٤٣٣٧٩٧	٨٨٧٧٥٤١١٩	٥٣٦٤٢٩١١٧	٣٥١٣٢٥٠٠٢	أمونيا
-	-	-	٥٠٤٥٠	٥٠٤٥٠	-	آخر
٤٧٩٦٧٢٧٦٠٧	١٢٠١٩١٠٢١٩	٣٥٩٤٨١٧٣٨٨	٦٣٤٢٢٣٥٤٢٢	١٣٦٥٨٨٢٥٨٤	٤٩٧٦٣٥٢٨٣٨	

٤٤. تكلفة المبيعات

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
١٧٠٨٣٨٥٦٧٧	٢١٠٧٦٩٩٥٩٤	غاز
١٣٥١٣١٨٦٢	٢٥٢١٣٥٦٨٩	مواد اخرى
١٣٠١٨١٩٢٤	١٧٩٠٩١٣٥٢	أجور ومرتبات
٥٣٠٦٠٠٦٠١	٥٥٢٥٩٤٣٣٥	إهلاك واستهلاك
-	٨٢٤٢٧٧	تكلفة التزامات التقاعد
١١٢٩٠٤٤٤١	١٤٠٦٣٩٦٥٠	مصروفات صناعية أخرى
٣٩٧٩٠٦٨٧	(٢٣٧٨٤٤٦٢٨)	التغيير في المخزون التام وغير التام
٢٦٥٦٩٩٥١٩٢	٢٩٩٥١٤٠٢٦٩	

٢٥. إيرادات أخرى

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
١٠ ٩٢٠ ٢١٧	٦ ٨٤٠ ٤١٢	غرامات موردين وعملاء
-	٢٩٥ ٥١٨	أرباح بيع مخلفات
٤ ١٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٨٩	مخصصات انتفي الغرض منها
١٥ ٠٢٠ ٢١٧	٧ ١٤١ ٥١٩	

٢٦. مصروفات تسويقية

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٨٤ ١٧٢ ٨٩٦	٥٢ ٣٢٠ ٣٥٦	مواد تعينة وتغليف
١٣ ٥٦٦ ٠٥٧	١٨ ٧٤٩ ٨١٤	أجور ومرتبات
١٥ ٤٨١ ٢٢٥	١٠ ٧٢٢ ١٧٧	إهلاكات
٢٢ ٥٤١ ٨٤٦	٢٣ ٨١١ ٣٧٧	مصروفات نقل وشحن المنتجات
-	٨٧ ٢٩٥	تكلفة التزامات التقاعد
٢ ٤٤٤ ٩٥٢	٨ ٢٥٠ ١٥٤	مصروفات بيعية وتسويقية أخرى
١٣٨ ٢٠٦ ٩٧٦	١١٣ ٩٤١ ١٧٣	

٢٧. مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	
٥٤ ٤٧٢ ٠٠٦	٧٠ ٦٦٠ ٤٩٤	أجور ومرتبات ادارية
٣٢ ٧٢٠ ١٢٤	١٧ ٣٥٦ ٣١٥	المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
٨ ٦٦٣ ٦١٦	١٣ ٠٤١ ٠٠٢	إهلاكات ادارية
٧٩٢ ٥٠٠	٦٧٣ ٠٠٠	بدلات حضور اعضاء مجلس الادارة
-	٣٤٣ ٣٣٢	تكلفة التزامات التقاعد
٥٣ ٥٣٤ ٤٧٦	٣٢ ٠٩٢ ٥٧١	مصروفات عمومية وإدارية أخرى
١٥٠ ١٨٢ ٧٢٢	١٣٤ ١٦٦ ٧١٤	

٢٨. ارباح (خسائر) رأسمالية

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١
-	١٥٩٥٤٠٠
-	(٦٧٣٣٢٤)
-	٩٢٢٠٧٦

ارباح بيع اصول ثابتة

خسائر استبعاد اصول ثابتة

٢٩. مصروفات أخرى

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١
٧٢١٢٩٩٤	٥٦٨٣٠٧٠
٧٢١٢٩٩٤	٥٦٨٣٠٧٠

تبرعات

٣٠. مصروفات تمويلية

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١
١٥٠٦٤٤	١٩٣٥٥٦٧
١١٢٨٤٣٩٣	٢٠٦٩٠٩٥٤
١٢٧٩٠٤٣٧	٢٢٦٦٦٥٢١

فوائد تقسيط التزامات عقود الاجار

فوائد تقسيط التزامات مزايا التقاعد

٣١. ايرادات تمويلية

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١
٨٣٧٨٨١٥٠	-
١٢٩٤١٦٨٢٤	٣١٠٧٨٩٢٤٠
٥٦٨٥٨٢٧٠	١٨٨٤٨٢١٧٧
١٥٩٣٦٠٩٧١	٩٢٢٨٨٠٢٨
٤٢٩٤٢٤٢١٥	٥٩١٥٥٩٤٤٥

ايرادات أصول مالية بالتكلفة المستهلكة "إذون خزانة"

"ايرادات أصول مالية بالتكلفة المستهلكة "سندات حكومية"

"ايرادات أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر "صنابيق الاستثمار"

فوائد دائنة أخرى

٣٢. الخسائر الائتمانية المتوقعة

٢٠٢٥/٠٣/٣١	المردود	المكون	٢٠٢٥/٠١/٠١	رقم	ايضاح
١١٧٨١٦٤٥	(٢١٨٤٠٨٦)	-	١٣٩٦٥٧٣١	(١٤)	النقدية وما في حكمها
٣٨٩٢١٧٤٩٢	-	٧٩٣٠٩٨٠٩	٣٠٩٩٠٧٦٨٣	(٧)	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة
١٣٥٨٨٢٦٧	-	٤٣٤٥٠١	١٣١٥٣٧٦٦	(١١)	العملاء
٩٩٢٢٨٥	-	١٠٤٧٣٦	٨٨٧٥٤٩	(١٣)	أطراف ذات علاقة
٢٥٠٥٧١٥٦	-	٢٦٠٨٣٧٦	٢٢٤٤٨٧٨٠	(١٢)	مدينون وارصدة مدينة اخرى
٣٥٠٠٠٨٢٨	(٢٣٣٤٢٧٧)	-	٣٧٣٣٥١٠٥	(٩)	أصول مالية أخرى
٤٧٥٦٣٧٦٧٣	(٤٥١٨٣٦٣)	٨٢٤٥٧٤٢٢	٣٩٧٦٩٨٦١٤		

- تمت دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ عن طريق الشركة وفقاً للاتي :
- تم إستخدام المدخل البسيط في قياس خطر الائتمان لتسهيلات العملاء بتقسيم العملاء إلى فئات ذات خصائص مشابهة وتحديد الفترة التاريخية المستخدمة لاحتساب معدل الخسارة وتحديد معدل الخسارة وفق البيانات التاريخية مع الاخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو ، معدل التضخم ، معدل البطالة) ومن ثم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بضرب (معدل الخسارة × الرصيد المعرض للخسارة × إحتمالية التعذر) .
- تم إستخدام المدخل العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بإستثمارات الشركة في الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة والأرصدة الجارية بالبنوك والودائع وبباقي الأصول المالية الأخرى بإستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزي لادارة مخاطر الائتمان ، كما تم إستخدام البيانات المستقبلية لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بإستخدام بعض المؤشرات للاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم السنوي ، معدل البطالة) في ظل إفتراض ثلاثة سيناريوهات (الأساسي ، الأفضل ، الأسوء) تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) .
- تم اعتبار معدل الخسارة لأدوات الدين الحكومية والودائع لاجل شهر أقل بالجنيه المصري تساوي صفر طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء في هذا الصدد .
- تم إستخدام تصنيف مصر مع معدل الخسارة عند التعرض للأخفاق بنسبة ٤٥٪ عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣٣. ضريبة الدخل :

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	ضريبة الدخل الجارية
٧٨٥ ٩٥٢ ٤٧٨	٧٦٦ ٤٢١ ٦٧٩	ضريبة الدخل الجارية
١٦ ٧٥٧ ٦٣٠	-	ضريبة اوعية مستقلة
٨٠٢ ٧١٠ ١٠٨	٧٦٦ ٤٢١ ٦٧٩	ضرائب الدخل الجارية
<hr/>		ضريبة الدخل المؤجلة
(٥٠ ٨٣٨ ٦٤٢)	(٤٤ ٩٦٢ ٣١٧)	الاصول الثابتة والآخرى
١٤٩١ ٧٦٠ ٧٩٤	(٢٠ ٨٨٧ ٢٥٩)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٢٦٧٧ ٨٩٢)	(٤ ٥٣٣ ١٩٩)	التزامات مزايا التقاعد
١٢٨١ ٤٧٦	٦ ٧٤٨	مخصصات أخرى
(٧٠ ٣٤٢ ٠٩٠)	(١٧ ٥٣٦ ٢٨٨)	خسائر إئتمانية متوقعة
١٢٢٣ ٦٩٥	-	الالتزامات عقود الإيجار
١٣٧٠ ٤٠٧ ٣٤١	(٨٧ ٩١٢ ٣١٥)	ضرائب الدخل المؤجلة
٢١٧٣ ١١٧ ٤٤٩	٦٧٨ ٥٠٩ ٣٦٤	

الفعلية للضريبة الدخل تسويات لاحتساب السعر

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	الأرباح قبل ضرائب الدخل
٩٨٢١٣٢٧١٧٥	٣٤٩١٥١٢٦٢٤	ضريبة الدخل المحسوبة طبقاً لقانون الضرائب %٢٢,٥
٢٢٠٩٧٩٨٦١٤	٧٨٥٥٩٠٣٤٠	مصاريف غير قابلة للخصم
٧١٣٠٤٣٥	٥٢٥٥٠٩٣	إيرادات معفاة من الضريبة
(٦٠٧٦٤٢٣٠)	(١١٢٣٣٦٠٦٩)	ضريبة اوعية مستقلة
١٦٩٥٢٦٣٠	-	ضرائب الدخل
٢١٧٣١١٧٤٤٩	٦٧٨٥٠٩٣٦٤	السعر الفعلي لضريبة الدخل
٢٢,١٣%	١٩,٤٣%	

٤. نسب السهم الأساسي والمحض من الأرباح

٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	صافي الربح الفترة
٧٦٤٨٢٠٩٧٢٦	٢٨١٣٠٠٣٢٦٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٢٠٧٩١٨٤٠١١	٢٠٧٩١٨٤٠١١	
٣,٦٨	١,٣٥	

٥. القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية وما في حكمها، القرض الشركة التابعة، الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات علاقة، الموردين دفعات مقدمة، البنود ذات الطبيعة النقدية في بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى، بالإضافة إلى الالتزامات المالية الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة، والبنود ذات الطبيعة النقدية في الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى). وطبقاً لأسس التقييم المتتبعة في تقييم أصول والالتزامات الشركة فإن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقديرها معقلاً لقيمتها العادلة.

تتمثل المخاطر التي تواجهها الشركة فيما يلي:

- خطر سعر الفائدة
- خطر العملات الأجنبية
- خطر الانتمان
- خطر السيولة

أولاً: خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في أثر التغيرات في أسعار الفائدة عكسياً على قيمة أصول والالتزامات الشركة، وتقوم إدارة الشركة بتوظيف استثماراتها النقدية في قنوات ذات أسعار فائدة ثابتة ولفترات قصيرة الأجل لتقادي أثر تغيرات سعر الفائدة عكسياً على قيمة أصولها والعائد عليها وتقوم الشركة بمتابعة وتحليل اخطار سعر الفائدة بشكل مستمر وتقوم باحتساب إثر التحركات في أسعار الفائدة السوقية على قائمة الدخل ويوضح الجدول التالي أرصدة الأصول المالية في تاريخ المركز المالي ذات أسعار الفائدة الثابتة والمتغيرة.

معدلات الفائدة الثابتة

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٣/٣١	ودائع لأجل
٦٢٣٣٥٤٧٠٦٨	٥٣٧٦٢٥٩٤٣٥	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة غير المتداول
٥٥٦٢٦٤٦١٥٦	١٠٥٣٢١٧٦٥٦٧	أصول مالية بالتكلفة المستهلكة المتداول
٣٨٢٧٢١٧١٨٦	٢٦٧٥٠٤١٨١٥	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر
٢٨٦٩٤٦٧١٠٤	٣٥٨٣٤٤٨٠٨٦	
١٨٥٩٢٨٧٧٥١٤	٢٢١٦٦٩٢٥٩٠٣	

ثانياً: خطر العملات الأجنبية

تقوم الشركة بتنفيذ بعض انشطتها التشغيلية بالعملات الأجنبية، ومن ثم فإن الشركة تكون معرضة لخطر التقلبات في العملات الأجنبية فيما يتعلق بجداول السداد أو التحصيل للالتزامات أو حقوق بعملات تختلف عن عملة القيد الخاصة بها. إن تلك الالتزامات والحقوق عادة ما تكون مرتبطة بالإتفاق التشغيلي الذي يتم مع موردين بعملات غير الجنية المصري والإيرادات الناشئة عن بعض الخدمات المؤداة لعملاء بالخارج بالإضافة إلى رصيد القرض المنوح للشركة التابعة بالدولار الأمريكي وتقوم الشركة بمراقبة خطر التقلبات بالعملات الأجنبية الناشئ عن الانشطة التشغيلية.

في نهاية المركز المالي بلغ صافي الأصول / (الالتزامات) للعملات الأجنبية الرئيسية مقومه بالجنيه المصري كما يلي:

الاصول المالية	المعادل بالجنيه المصري	عملات أجنبية
دولار أمريكي	٤٠٣٤٥٣٤٥	٢٠٣٠٥٥٨٥٩٣٣
يورو	٢٨٣٥٣٤	١٥٤٨٨٧٢٥
الالتزامات المالية		
دولار أمريكي	٤٤١٤٣٦٦	٢٢٣٢٢٨٣٠٩
يورو	٦٨١٤٦	٣٧٢٢٦٣٩

وفىما يلى أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية

سعر الاقفال	متوسط السعر		
٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٤/٠٣/٣١	٢٠٢٤/٠٣/٣١
٥٠,٥٦٨٦	٥٠,٨٤١٤	٥٠,٥٧٣٧	٣٥,٦٤٤٦
٥٤,٦٢٧٤	٥٢,٦٢٢٤	٥٢,٤١٠٣	٣٩,٤٠٠٦
٦٥,٣٢٤٥	٦٣,٦٤٣٣	٦٣,١٨٠٠	٤٥,٩٢٥١
دولار أمريكي			
يورو			
جنيه إسترليني			

- تحليل الاستجابة :

ان انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى على ارصة العملات الأجنبية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ قد يؤدي إلى انخفاض حقوق المساهمين والربح والخسارة طبقاً لقيمة الموضحة أدناه.

ويعتمد هذا التحليل على تغيرات سعر الصرف الذي ترى الشركة أنها تعتبر احتمالية يمكن تتحققها ويفترض في هذا التحليل أن كافة المتغيرات الأخرى وبوجه خاص معدلات الفائدة تظل ثابتة واهتمام أثر الإيرادات والتكاليف المتوقعه . وكان أثر التغير بمقدار ١٠% عن سعر الاقفال كالتالي :

العملة	
٢٠٢٥ مارس ٣١	
٢٠٠٨ ٢٣٥ ٧٦٢	دولار أمريكي
١١٧٦ ٦٠٩	يورو

٣٦. أحداث هامة

في ظل بيئة اقتصادية محلية ودولية متقلبة، ومخاطر جيوسياسية متباينة، اتخذ البنك المركزي المصري خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ومطلع عام ٢٠٢٤، سلسلة من الإجراءات للتخفيف من حدة التحديات الاقتصادية. شملت هذه الإجراءات تعديل ثم تحديد سعر صرف الجنيه المصري في مارس ٢٠٢٤ وفقاً لآليات السوق، مما أدى إلى انخفاض قيمته بشكل حاد، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٤، لتصل إلى ٢٧,٢٥٪ لالإيداع و ٢٨,٢٥٪ للإقراض لليلة واحدة، ضمن اتفاق قرض موسع مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب فرض قيود على السحب والإيداع النقدي.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تباطؤ تدفق العملات الأجنبية عبر القنوات المصرفية الرسمية، مما نتج عنه تأخيرات في تسوية بعض الالتزامات الدولية وارتفاع تكلفة تبديل العملات الأجنبية. وقد يُشكّل استمرار هذه الأوضاع عامل عدم يقين يؤثّر على الأداء المالي للشركة والالتزاماتها بالعملات الأجنبية.

وفي إطار السياسة النقدية ، قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٥ خفض أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس، ليصبح سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند ٢٥,٠٠٪ و ٢٦,٠٠٪ على التوالي، وذلك بعد زيادات تراكمية بلغت ٨٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٢٤.

أما على صعيد التضخم، فقد أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري ما يلي:

بلغ معدل التضخم السنوي على مستوى الجمهورية ١٣,١٪ في مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٢,٥٪ في فبراير ٢٠٢٥، بينما سجل معدل التضخم الأساسي ٩,٤٪، وهو الأدنى منذ ثلاث سنوات. وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء، والملابس، والإيجارات، والخدمات الصحية. ورغم تراجع معدلات التضخم مقارنة بذروتها البالغة ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، إلا أن استمرار الضغوط التضخمية، خصوصاً في السلع الأساسية، لا يزال يشكل تحدياً على المدى القريب.

تأثير التعديلات الجمركية الدولية على عمليات الشركة

في أبريل ٢٠٢٥، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب عدد من الدول الأخرى، عن تعديل في الرسوم الجمركية المفروضة على مجموعة من السلع المستوردة، من بينها بعض المواد الخام والمكونات الصناعية التي تمثل عناصر جوهرية في العملية التشغيلية للشركة. ورغم أن هذا الحدث لا يستلزم إجراء تعديل على القوائم المالية للفترة الحالية، فإن إدارة الشركة ترى أنه قد يترتب عليه أثر جوهري محتمل على تكلفة التشغيل وهوامش الربحية خلال الفترات القادمة، خاصة في حال استمرار تصاعد أسعار المدخلات المستوردة.

وتحرص الإدارة على رصد التطورات المتعلقة بالسياسات التجارية والجمالية الدولية بشكل مستمر، وتجري تحليلات دورية لتقدير الأثر المالي والتشغيلي لهذه المتغيرات، بالإضافة إلى دراسة أنساب التدابير التي من شأنها التخفيف من تداعياتها المحتملة. كما توكل الإدارة التزامها بالإفصاح عن آية مستجدات جوهرية تتعلق بهذه التغييرات في الفترات المالية المقبلة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المحاسبي.

وبالنسبة للقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥، لم تُسجل أثار مالية مباشرة ناتجة عن هذه التطورات. ومع ذلك، وبالنظر إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية، ترى إدارة الشركة أن هذه العوامل قد يكون لها تأثير محتمل على الفترات القادمة، وتجري تقييمًا مستمرًا لكافة المتغيرات، خاصةً ما يتعلق بأسعار الصرف، والفائدة، والتضخم، وذلك لأغراض التخطيط المالي وإدارة المخاطر.

الإفصاح والشفافية

استناداً إلى أهمية هذا الحدث واحتمال تأثيره على الأداء المالي المستقبلي، قررت الإدارة الإفصاح عنه في هذا الإيضاح لضمان الشفافية والامتثال للمعايير المحاسبية المصرية والدولية، رغم عدم وجود أثر مباشر على النتائج المالية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥.

ثالثاً : خطر الائتمان

ان مخاطر الائتمان بالنسبة للشركة تتعلق بحالات الافتراق لأطراف التعاقد عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية - خصوصاً بالنسبة للأرصدة المستحقة على العملاء، الأدوات المالية، أرصدة البنوك وما في حكمها.
هذا وقد تم تحصيل كافة أرصدة العملاء خلال الفترة اللاحقة من تاريخ إصدار القوائم المالية من الممكن تحليل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة على مستوى كل قطاع كالتالي:

عملاء محلين

بعد خطر الائتمان الخاص بالعملاء المحليين محدوداً حيث يتم منح العملاء المحليين مدة ائتمانية بحد أقصى ١٥ يوم من تاريخ اصدار الفاتورة ، حيث يتم الاستعلام عن عملاء الائتمان قبل الموافقة على منحهم المدة المذكورة للتأكد من الملاءة الائتمانية لتلك الشركات.

عملاء خارجيين

بعد خطر الائتمان الخاص بالعملاء الخارجيين محدوداً لأن معظم عملاء الشركة الخارجيين عملاء ذوي السمعة الجيدة ويتم البيع لهم مقابل اعتمادات مستدينه أو بسياسة الدفع المقدم أرصدة نقدية لدى البنوك

ويعد خطر الائتمان المرتبط بأرصدة النقدية وما في حكمها خطر محدود جداً حيث تتعامل المجموعة مع بنوك ذات سمعة طيبة بالسوق.

إيضاح رقم	٢٠٢٥/٠٣/٣١	٢٠٢٤/١٢/٣١
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	١٣ ٢٠٧ ٢١٨ ٣٨٢	٩ ٣٨٩ ٨٦٣ ٣٤٢
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر	٣ ٥٨٣ ٤٤٨ ٠٨٦	٢ ٨٦٩ ٤٦٧ ١٠٤
أصول مالية أخرى	١ ٠٦٠ ٤٨٦ ٧٥٤	١ ١٣١ ٢١٢ ٧٩١
العملاء	١ ١٥٢ ٢٢٧ ١٠٣	٥٤١ ١٤٨ ٨١٨
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٩٢٤ ٣٢٢ ٧٥٩	٨٤٥ ٨١٧ ٨٦٢
نقدية بالبنوك وما في حكمها	٥ ٤٦٤ ٤٠٩ ٦١٤	٦ ٦٧٩ ٩١٣ ٨٩٢
الاجمالي	٢٥ ٣٩٢ ١١٢ ٦٩٨	٢١ ٤٥٧ ٤٢٣ ٨٠٩

رابعاً: خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد كل التزاماتها ونقوم الإدارة بمراقبة كل من خطر السيولة الناتج عن عدم التأكيد المرتبط بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجية من خلال الاحتفاظ بمستوى كافي من الأرصدة النقدية .

٣٧. التزامات محتملة

بلغت قيمة خطابات الضمان والاعتمادات المستدبة التي أصدرتها البنوك لحساب الشركة ولصالح الغير في ٣١ مارس ٢٠٢٥ مبلغ ٢١ مليون دولار أمريكي كما بلغ قيمة الغطاء النقدي المحتجز على ذمة تلك الخطابات والاعتمادات ١٠٠ % من قيمتها والمدرجة ضمن أصول مالية أخرى .

٣٨. الارتباطات الرأسمالية

تتمثل الارتباطات الرأسمالية في قيمة العقود التي قامت الشركة بإبرامها للحصول على أو إنشاء أصل ثابت ولم يتم الانتهاء منها بالكامل حتى تاريخ المركز المالي ٣١ مارس ٢٠٢٥ ، وفيما يلي بيان بأهم هذه التعاقدات:

المنفذ من التعاقد حتى	الغير منفذ من التعاقد حتى	إجمالي قيمة التعاقد في
٢٠٢٥ مارس ٣١	٢٠٢٥ مارس ٣١	٢٠٢٥ مارس ٣١
٩ ٠٠٥ ٥٥٣	٣ ٧٧٢ ٠٤٧	١٢ ٧٧٧ ٦٠٠
٥١٩ ٧٦٤	٣٧٨ ٢٧١	٨٩٨ ٠٣٥
١٨ ٥٣٥ ٠٠٥	١٩ ٢٨١ ٦٧٠	٣٧ ٨١٦ ٦٧٥

٣٩. الموقف الضريبي

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تأسست شركة مصر لإنتاج الأسمدة - (موبكو) شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٣٣٠٠ السويس صادر بتاريخ ٢٦/٧/١٩٩٨ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٠٥٠٢٢/٧٩٠ وتحاسب بالمركز الضريبي لكتاب الممولين.

السنوات من ١٩٩٩ وحتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ -

تم فحص الشركة عن السنوات المشار إليها وتم الربط على الشركة وتسوية الفروقات والسداد.

سنة ٢٠٢٢ حتى سنة ٢٠٢٣

تم تقديم الأقرار الضريبي للشركة وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وتم السداد .

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من بداية النشاط حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:
تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ١/١/٢٠٢٣ حتى ٣١/١٢/٢٠٢٥:

- الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريداتها بشكل منتظم في المواعيد القانونية . كما ان الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وكذا القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ .

ثالثاً: ضريبة الدعم

السنوات من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:
تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ١/١/٢٠٢٣ حتى ٣١/١٢/٢٠٢٥:

الشركة منتظمة في السداد.

رابعاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط حتى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:
تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص والضريبة الاضافية المستحقة.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ١٢/٣/٢٠٢٣:

تم الانتهاء من فحص الشركة عن السنوات المشار إليها وأسفرت نتيجة الفحص عن فروق ضريبة بمبلغ ٧٨٨ الف جنيه وتم الربط والسداد في يناير ٢٠٢٥ .

السنوات من ١/١/٢٠٢٤ حتى ٣١/١٢/٢٠٢٥:

الشركة منتظمة في تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وكمواهيله رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٠٠٦ وتقديم اقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية .

- وتم اخطار الشركة بفحص السنوات ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وجاري الفحص .

خامساً: الضريبة العقارية

مع خصوص المنشآت الصناعية للضريبة العقارية اعتباراً من ١/٧/٢٠١٣ .

- تم استلام مخاطبة مأمورية ضرائب كفر البطيخ العقارية بتمكينهم من اجراء معاينة للمنشآت الشركة الصناعية.

- تم حضور اللجنة وتم اجراء المعاينة في ظل توضيح ووصف كامل للمنشأة.

- الشركة منتظمة في سداد الضريبة العقارية .

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢ بتحمل وزارة المالية كامل قيمة الضريبة على العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الانشطة الصناعية الواردة على سبيل الحصر بالقرار والتي تشمل نشاط الشركة وذلك بدءاً من ١/١/٢٠٢٢ ولمدة ثلاثة سنوات.

الموقف الضريبي للشركة المتدمحة

أ- الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (ENPC) شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٧٩٦٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥ ورقم تسجيلها الضريبي ٤٥٦ /٠٣٦ /٢٣٧ وتحاسب بالمركز الضريبي لكتاب الممولين .
- طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه من هذا التاريخ أصبحت الشركة لا تتمتع بأحكام المناطق الحرة الخاصة.
- تم التأشير بشطب الشركة من السجل التجاري بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣ .

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم الفحص والربط والسداد

السنوات من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/١٢/١٣

تم إخطار الشركة بنموذج الفحص وقامت الشركة بتجهيز المستندات ورفعها على المنظومة الإلكترونية لمصلحة الضرائب وتم إستيفاء جميع الإخطارات والمطلبات اللاحقة من جانب الشركة وفي إنتظار نتيجة الفحص.

ب- كسب العمل :

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٢

تم الفحص والربط والسداد

جارى التحضير لفحص الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (المتدمجة) عن السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٣
الفترات من ١/١٢/٢٠٢٣ حتى ١٢/١١/٢٠٢٣

الشركة منتظمة فى السداد حتى تاريخ الاندماج ولم يتم إخطار الشركة بنموذج الفحص حتى تاريخه .

ج - ضريبة المبيعات والقيمة المضافة :

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢١/١٢/٣١

تم الفحص والربط والسداد

الفترات من ١٢/١٢/٢٠٢٢ حتى ١٢/١١/٢٠٢٣

تم فحص الشركة عن السنوات المشار إليها وأسفر الفحص عن فروق بحوالى ٢٥ ألف جنيه وتم الربط والسداد

د - ضريبة الدعم:

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص والربط والسداد

السنوات من ١٢/١٣/٢٠٢١ حتى ١١/١٢/٢٠٢٣

الشركة منتظمة فى السداد حتى تاريخ الاندماج ولم يتم إخطار الشركة بنموذج الفحص عن تلك السنوات حتى تاريخه .

٤. النزاعات

- ١-٤ أقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى كفر سعد ضد كل من الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (إيكيم) كمدعي عليه أول والشركة كمدعي عليه ثانى والتي يطالب فيها المدعىين بالزام المدعي عليه الثاني (الشركة) بدفع قيمة مقابل الانقطاع عن مساحة أرض ٦٠٨ ٣٢٤ م٢ شرق القناة الملاحة والتي تخص الشركة التابعة" الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي " بمبلغ ٥٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد

والتعويض وذلك قيمة مقابل الانتفاع لمساحة الأرض المذكورة على اعتبار ان سعر المتر (٦ جنيهات / المتر / الشهر) وهو ما يخالف المعقول به وهو (٦ جنيهات / المتر / السنة) وترى إدارة الشركة عدم أحقيبة هيئة المجتمعات العمرانية بالمطالبة بذلك القيم.

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع بمقتضاها تم الاتفاق على الآتي:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها.

- قيام وزارة النقل / هيئة ميناء دمياط بتوفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديف جميع المواقف الالزمة والترخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتتجديد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.

- تعويض الشركة التابعة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.

- تعويض الشركة التابعة عن الخسائر والتکالیف التي تحملتها والمترتبة على إخلاء المواقع.

وقد صدر حكم بإلزام الشركة بدفع مبلغ ثمانية وثلاثون مليون وسبعة آلاف جنيهًا وتم الاستئناف على الحكم الصادر.

قامت شركة موبكو والمصرية للمنتجات النيتروجينية بالطعن على الحكم أمام محكمة الاستئناف والتي قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف دون الأخذ بحق الشركة في الطعن خلال المدة القانونية على الحكم أمام محكمة النقض خلال المواجه القانونية.

في يناير ٢٠٢٢ قامت الشركة بسداد وبالطعن بالنقض والذي لا يوقف تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسة للنظر بالطعن حتى تاريخه

٤-٤ وردت الى الشركة مطالبة شركة بتروريد بمبلغ ٤ مليون جنيه تتمثل في فوائد تأخير عن سداد فواتير الغاز وترى الشركة ومستشارها القانوني عدم أحقيبة شركة بتروريد في المطالبة بفوائد التأخير طبقاً لعقد توريد الغاز.

٣-٣٩ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٦ أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٣٥٩٢ لسنة ٧٥ ضد كلا من - وزير الاستثمار - رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - رئيس الادارة المركزية للمنطقة الحرة العامة بدبياط أمام محكمة القضاء الاداري وذلك لالغاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بزيادة مقابل الانتفاع الخاص بأرض المصنع بالمنطقة الحرة بدبياط من ١,٧٥ دولار / م٢ سنوياً إلى ٥ دولار / م٢ سنوياً والمطالبة بثبت مقابل الانتفاع طوال مدة ترخيص المشروع (٢٥ عام) تبدأ من عام ٢٠٠٥ وتنتهي في عام ٢٠٣٠ طبقاً للعقد المبرم بين الطرفين .

وقد حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع ببراءة ذمة الشركة من المبلغ التي تطالب به الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والزم المدعي عليها بالمصاريف.

وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار بالطعن على الحكم ولم يتم تحديد جلسة للحكم بعد.

- صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٠ بالازم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بثبتت القيمة الإيجارية السنوية سعر المتر المربع ب ١,٧٥ دولار

٤-٤ بمحض عقد بيع وتنازل مؤرخ ٢٦ مارس ٢٠٠٧ قامت الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة (موبكو) التابعة لقطاع البترول بشراء قطعة أرض على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع والكافنة بمنطقة الرحاب الصناعية بمدينة دمياط الجديدة من شركة الرحاب السعودية المصرية للاستثمار والتنمية العقارية لاستخدامها في إنشاء تسهيلات تخزين منتجات مجمع الأسمدة الخاصة بالشركة الذي كان مزمع إنشاءه في ذلك الوقت ، وقد تم إخطار شركة الرحاب بموجب كتاب قطاع الشئون التجارية والعقارية رقم ١١٩١ بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨ بموافقة السلطة المختصة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على طلب الشركة ببيع مساحة الأرض وذلك بإجمالي مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أربعة مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي) ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى (وثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون ألف جنيه مصرى) وقد قامت الشركة بسداد كامل الثمن .

- * قامت شركة الرحاب السعودية بناء على كتاب رئيس جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة المؤرخ رقم ١٣٨٠ بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٧ بسداد مبلغ ٣,٤٥٠,٠٠ جنية مصرى لاستكمال إجراءات التنازل لصالح هيئة المجتمعات العمرانية (رسوم تنازل) وقد تم سداد المبلغ بالكامل.
- * تم موافقة جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة إجراءات التنازل عن الأرض وفقاً والقواعد المعمول بها بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لصالح الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية وقامت الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بالسير في إجراءات إقامة تسهيلات التخزين لمجمع الأسمدة الخاص بها على الأرض المذكورة بعاليه .
- وحيث أن الشركة قد شرعت في استغلال تلك القطعة وذلك لتنفيذ مشروعات صديقة للبيئة وإقامة مشروعات استراتيجية إلا أنه فوجئت بمنازعة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في تلك المساحة وذلك بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٢٣ بتواجد لجنة من جهاز تعمير مدينة دمياط الجديدة تتعذر على إقامة أية مشروعات بمبرر أن الأرض ملك جهاز تعمير مدينة دمياط الجديدة .
- وحيث تم تقديم طلب لعرض النزاع على اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٤ متضمنا التأكيد على أحقيّة شركة موبكو في ملكيّة الأرض المنوّه عنها والذي أيد طلب الشركة كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء والمبلغ إلى السيد الدكتور / وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والمنتهي إلى أنه بعرض الأمر على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء فقد تفضل سيادته باعتماد الرأي القانوني ووجه بالكتابة إلى الجهات المعنية بمضمونه لاتخاذ اللازم حيال تنفيذه .
- مع إلزام كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة بتنفيذ ما ورد بالرأي المعتمد من معايير دولة رئيس مجلس الوزراء والذي تم تبليغه إلى السيد الدكتور / وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومنح شركة موبكو مهلة مناسبة لتنفيذ مشروعات صديقة للبيئة على قطعة الأرض بما يوفر العملة الصعبة للبلاد ويعود بالنفع على الاقتصاد القومي ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة لنظر الطلب حتى تاريخه .
- في ضوء اعتراف وتظلم جهاز تعمير وتنمية مدينة دمياط الجديدة على القرار السابق فقد أفاد السيد المستشار / رئيس رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء بضرورة عرض الأمر على اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وتقامت الشركة بطلب للجنة وسيتم النظر في طلب الشركة بملكيتها للأرض، علماً بأن الشركة قامت بمخاطبة وزارة البترول والثروة المعدنية بالمشروعات الصناعية صديقة البيئة مرتبطة بنشاط الشركة تعود بالنفع على شركة موبكو . بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤ ورد للشركة كتاب السيد المستشار / رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء الموجه إلى السيد المهندس / وزير البترول والثروة المعدنية والمنتهي إلى توجيه شركة موبكو للجوء للجنة الوزارية لفض منازعات عقود الاستثمار لعرض تفاصيلها على اللجنة وذلك وفقاً لتوجيهات معايير السيد الدكتور دولة / رئيس الوزراء .
- بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤ وردت مذكرة من اللجنة القانونية بالشركة تفيد بعرض موضوع النزاع على اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار والمؤجل النظر و ما زال الطلب حتى تاريخه متداولاً بالجلسات لحين صدور القرار النهائي فور الإنتهاء من الجلسات .

٤. أحداث هامة

- تم عقد الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بتاريخ ٢٠٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ والتي وافقت على محو الشركة من السجل التجاري كما ابرأت الجمعية ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية عن العام المالي ٢٠٢٣ وحتى تاريخ الجمعية .
- وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٣ اندماج الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (أي إن بي سي) شركة مدمجة داخل شركة مصر لانتاج الأسمدة (موبكو) شركة دامجة وذلك على أساس القيمة الدفترية وفقاً للقواعد المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو التاريخ المتخد أساساً للاندماج وفقاً لما انتهي اليه التقرير الصادر من الاداء الاقتصادي

- بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بلجنة المشكلة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ والمعتمد تقريرها من الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣ مع توزيع رأس مال الشركة الدامجة والشركة المندمجة على أساس صافي حقوق الملكية بالشركة الدامجة والشركة المندمجة وفقاً لقيمة السوقية لاصول كل من الشركة الدامجة والشركة المندمجة في التاريخ المتخد أساساً للاندماج .
- إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية
 - بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية و بتاريخ
 - ٣ مارس ٢٠٢٤، صدر قرار آخر لرئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض الأحكام الأخرى من معايير المحاسبة المصرية، وفيما يلي ملخص لأهم تلك التعديلات:

المعايير الجديدة او التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق	
معايير المحاسبة المصري رقم ٢٠٢٣ (١٠) المعدل "الأصول الثابتة واهلاكتها" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٢٤) المعدل "الأصول غير الملموسة".	<p>١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.</p> <p>وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير". <p>٢- تماشياً مع التعديلات التي تمت على معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل "الزراعة" فقد تم تعديل الفقرات (٣)، (٦)، (٧)، (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكتها"، كما تم إضافة الفقرات (٢٢) (١) و (٨٠) (ج) و (د) الى نفس المعيار، وذلك فيما يتعلق بالبنباتات المثمرة.</p> <p>لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعايير</p>	<p>لا يوجد تأثير على القوائم المالية للشركة.</p>	<p>تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باثر رجعي، مع اثبات الآثار التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولى بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.</p> <p>تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك باثر رجعي، مع اثبات الآثار التراكمي للمعالجة المحاسبية للبنباتات المثمرة بشكل أولى بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.</p>	<p>٢٠٢٣ (١٠) المعدل "الأصول الثابتة واهلاكتها" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٢٤) المعدل "الأصول غير الملموسة".</p>

		<p>المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالنباتات المثمرة. ولكن يجب الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة (٢٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.</p> <p>قد اختار الشركة أن تقيس بنادًى من بند الـ نباتات المثمرة بقيمتها العادلة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية للفترة التي طبقت فيها الشركة لأول مرة التعديلات الواردة أعلاه وأن تستخدم تلك القيمة العادلة باعتبارها تكفلتها الافتراضية في ذلك التاريخ. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الرصيدين الافتراضيين بإضافة إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية أسبق فترة معروضة.</p>	
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ <u>او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باثر رجعى</u> ، مع إثبات الآثار التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافة إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	<p>١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣ ، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية.</p> <p>٢- وقد ترتب على ذلك تعديل لبعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اصحاحاً قيمة الأصول" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحافظ عليها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التجير" 	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"
تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم على الفترات المالية التي تبدأ <u>في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باثر رجعى</u> ، مع إثبات الآثار التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل	لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.	<p>١- تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣ ، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم لأصول التأمين والتقدير.</p> <p>٢- تقوم الشركة بتطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التأمين والتقدير، على أن يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتثمين ضمن</p>	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التقييم عن وتقدير الموارد التعدينية"

<p>أولي بإضافته إلى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.</p>	<p>المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول، وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم (سواء النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها" أو النموذج الوارد في معيار المحاسبة المصري (٢٣) "الأصول غير الملموسة") فيجب أن يكون متسقاً مع تطبيق الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل .٢٠٢٣</p>	<p>تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (١٥) –(ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وتعديل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها").</p>	<p>معايير المحاسبة المصري رقم ٢٠٢٣ المعدل (٣٥) "الزراعة"</p>
<p>تطبق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باثر رجعي، مع اثبات الآثار التراكمي للمعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة بشكل أولي بإضافته إلى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.</p>	<p>لا تمتلك الشركة هذا النوع من الأصول، وبناء على ذلك، فإن هذا التغيير ليس له تأثير على القوائم المالية للشركة.</p>	<p>تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفقرات (١-٥)، و(٨)، و(٢٤)، و(٤٤) وأضافه الفقرات (١٥) –(ج) و (٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للنباتات المثمرة، (وتعديل طبقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) "الأصول الثابتة وأهلاكتها").</p>	<p>معايير المحاسبة المصري رقم ٢٠٢٣ المعدل (٣٥) "الزراعة"</p>

المعايير التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	<p>١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعه ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقدير أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية.</p> <p>٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغى معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين".</p> <p>٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠).</p> <p>٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهي كما يلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري". 	لا ينطبق على الشركة	<p>يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.</p> <p>وقد صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٧ بلزم الشركات المخاطبة بهذا المعيار بما يلي :-</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعداد قوائم مالية دورية ربع سنوية بداية من عام ٢٠٢٥ وأرقام المقارنة لها عن الفترة المثلية من العام السابق وذلك بتطبيق المعيار مع مراجعتها واصدار تقرير فحص محدود بشأنها من مراقب الحسابات. - إعداد قوائم مالية سنوية عن الفترة المالية من ٢٠٥/١١ وحتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ وأرقام المقارنة لها عن نفس الفترة المثلية بتطبيق المعيار مع مراجعتها وإعتمادها من مراقب الحسابات.
معايير المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ "الاستثمار العقاري"	تم إعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" في ٢٠٢٤، حيث عدل إليه تطبيق نموذج القيمة العادلة حيث تم إضافة وجوب إثبات الربح أو الخسارة الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمار العقاري ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي ينشأ فيها هذا التغيير أو من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر <u>مرة واحدة</u> في عمر الأصل أو الاستثمار مع مراعاة الفقرتين (١٣٥) و (٣٥) من المعيار.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسة المحاسبية المتتبعة واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعايير، وتقدير الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار.	<p>يطبق التعديل الخاص بالتعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسمح بالتطبيق المبكر وذلك باشر رجعى، مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولي بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها</p>

الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.			
<p>تطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسعم بالتطبيق المبكر وذلك باثر رجعي، مع إثبات الآثار التراكمي لتطبيق طريقة حقوق الملكية بإضافته إلى حساب رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه الطريقة لأول مرة.</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسة المحاسبية المتبعه واستخدام طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة، وتقدير الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام تلك الطريقة.</p>	<p>تم إعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القواعد المالية المستقلة" في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" عند المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وشركات ذات سيطرة مشتركة.</p>	معايير المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ "القواعد المالية المستقلة"
<p>تطبق التعديلات الخاصة بتحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤، ويسعم بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بتطبيق المبكر، يجب الإفصاح عن ذلك.</p> <p>عند التطبيق، لا يجوز للمنشأة تعديل معلومات المقارنة، وبدلاً من ذلك:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عندما تقوم المنشأة بالتقدير عن معاملات العملة الأجنبية بعملة التعامل لها، يتم الاعتراف بـأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على الرصيد الأفتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولى. • عندما تستخدم المنشأة عملة عرض بخلاف عملة التعامل الخاصة بها أو تترجم النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية، يتم الاعتراف بـأى تأثير للتطبيق الأولى كتعديل على المبلغ التراكمي لفروق الترجمة - المترافقه في جانب حقوق الملكية - في تاريخ التطبيق الأولى. 	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقدير الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديلات التي تمت على المعيار.</p>	<p>تم إعادة اصدار هذا المعيار في ٢٠٢٤، حيث تم إضافة كيفية تحديد السعر اللحظي عند صعوبة التبادل بين عملتين والشروط التي يجب أن يتم إستيفاءها في سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس.</p> <p>وقد تم إضافة ملحق إرشادات التطبيق والتي تتضمن إرشادات تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى، وإرشادات تطبيق المعالجات المطلوبة في حالة عدم القابلية للاستبدال.</p>	معايير المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"
<p>يبدأ التطبيق في أو بعد أول يناير ٢٠٢٥ ويسعم بالتطبيق المبكر.</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة الآثار المالية المتترتبة من تطبيق</p>	<p>شهادات خفض الانبعاثات الكربونية (Credits Carbon): هي أدوات مالية قابلة للتداول تمثل مقابل وحدات خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمثل كل وحدة طنًا من انبعاثات غاز</p>	التفسير المحاسبي رقم (٢) "شهادات خفض الانبعاثات الكربونية"

	<p>التفسير المحاسبي على القوائم المالية للشركة.</p>	<p>ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وتصدر لصالح مطور مشروع الخفض (مالك/ غير مالك)، وذلك بعد الاعتماد والتحقق وفقاً لمعايير ومنهجيات خفض الانبعاثات الكربونية المعترف به دولياً، التي تقوم بها جهات التتحقق والمصادقة سواء المحلية أو الدولية المقيدة بالقائمة المعدة لدى هيئة الرقابة المالية لهذا لغرض. يمكن للشركات استخدام شهادات خفض الانبعاثات الكربونية لتلبية أهداف تخفيض الانبعاثات الطوعية (للشركات) لتحقيق التبادل الكربوني أو غيرها من المستهدفات وهو ما يتم تداوله في سوق الكربون (Voluntary Carbon Market "VCM")</p> <p>هذا وتختلف المعالجات المحاسبية وفقاً لطبيعة الترتيب والغرض التجاري لشراء الشهادات أو إصدارها من قبل مطوري المشروع ومن ثم يجب على الشركات تحديد الحقائق والتعرف على الظروف المختلفة لتحديد المعالجة المحاسبية المناسبة والمعيار المحاسبي الواجب تطبيقه. يتناول التفسير المعالجة المحاسبية الحالات المختلفة من حيث القياس الأولى والقياس اللاحق والاستبعاد من الدفاتر والإفصاحات الازمة.</p>	
	<p>لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو منمن يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها.</p>	<p>لم يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو منمن يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها. لذا لم تقم الإدارة بدراسة التأثير على القوائم المالية .</p> <p>بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ بإضافة معيار محاسبي جديد برقم ٥١ "القواعد المالية في اقتصاديات التضخم المفرط" إلى معايير المحاسبة المصرية، للتعامل مع اقتصادات التضخم المفرط، بالنسبة لأى كيان أو منشأة تكون عملة القيد الخاصة بها في اقتصاد ذي تضخم مرتفع.</p> <p>يهدف معيار المحاسبة المصري رقم ٥١ إلى تعديل القوائم المالية بحيث تعكس القوة الشرائية الجارية، مما يساعد في تقديم صورة أكثر دقة وموضوعية للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة، ويطبق المعيار على القوائم المالية المعدة بعملة</p>	<p>معايير المحاسبة المصري رقم (٥١) "القواعد المالية في اقتصاديات التضخم المفرط"</p>

		<p>اقتصاد متضخم، سواء كانت القوائم مستقلة أو مجمعة، ويشمل ذلك الشركات الأم والشركات التابعة التي تعمل في نفس الظروف الاقتصادية.</p> <p>ويتم دراسة تصنيف المعاملات الاقتصادية بأنها تتسم بتضخم مفرط من خلال خصائص البيئة الاقتصادية، والتي تتضمن، ولكن لا تقتصر على التالي:</p> <p>نفضيل معظم السكان الاحتفاظ بثرواتهم في أصول غير نقدية أو في عملة أجنبية مستقرة نسبياً.</p> <p>يقيس عموم السكان المبالغ النقدية بالعملة المحلية بالمعادل لعملة أجنبية مستقرة نسبياً، وقد يتم الإعلان عن الأسعار بتلك العملة الأجنبية.</p> <p>يقارب معدل التضخم التراكمي على مدار ثلاث سنوات سابقة لتاريخ تصنيف الاقتصاد نسبة (١٠٠٪)، أو أكثر.</p>
		<p>تشمل التعديلات المطلوبة جميع مكونات القوائم المالية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التدفقات النقدية، حيث يجب أن تُعرض بوحدة قياس جارية تتناسب مع نهاية الفترة. يبدأ العمل بهذا المعيار في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه بتحديد تاريخ بداية ونهاية الفترة أو الفترات المالية التي يجب تطبيق هذا المعيار خلالها.</p>
		<p>يستلزم المعيار استخدام مؤشر أسعار عام لقياس التغيرات في القوة الشرائية، حيث يتم تعديل الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات وفقاً لهذا المؤشر، ويصدر قرار من رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بعد التنسيق مع البنك المركزي المصري ووزارة المالية، لتحديد المؤشر المناسب الواجب استخدامه عند تطبيق هذا المعيار على العملة المحلية، هذا الإجراء يساهم</p>

		<p>في زيادة قابلية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة، مما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية أكثر استدارة. بالإضافة إلى ذلك، يشترط المعيار الإفصاح عن أسلوب التعديل وأي تقديرات أو أحکام شخصية تم اتخاذها لضمان الشفافية، كما ينبغي توضيح كيفية تأثير التضخم على بنود القوائم المالية.</p> <p>ولا يوجد تأثير على القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥.</p>
--	--	--

٤. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٤٤١ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة (بالجنيه المصري) ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السارية للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات وفي تاريخ المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السارية في هذا التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة والناتجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز المالي بقائمة الارباح أو الخسائر.

٤٤٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

الاعتراف والقياس

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج، أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك والخسائر المجمعة الناتجة عن الانخفاض في قيم الأصول "Impairment" هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل وللزامه لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتاء الأصل من أجله وفي موقعه.

- عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للإيجار أو للأغراض الإدارية بالتكلفة مستنذلاً منها الخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل. هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها ويباتخ نفس الأسس المتتبعة مع باقي الأصول ولا توجد قيمة تخريدية للأصول في نهاية عمرها الإنتاجي .

- بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله.

النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الإحلال وإذا ما كان من المحتمل تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدتها. الإهلاكات

يتم تحويل مصروف الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

نسبة الإهلاك	البيان
%٢٥ - %٢,٥٦	مباني وإنشاءات
%٢٠	وسائل نقل وانتقال
%٢٠ - %٤	آلات ومعدات الوحدات الإنتاجية *
%١٥ - %١٤,٢٩	عدد وأدوات
%٥٠ - ١٠	عوامل مساعدة
%٢٠ - %١٠	أثاث ومنقولات
%١٠	السنترال
%٣٣,٣٣ - %٢٥	حاسب آلي

يتم البدء في إهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصل ويصبح متاحاً للاستخدام في الغرض المحدد له.
 - وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣١ بتاريخ ٢٠١٣ أكتوبر على تعديل الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات من ٢٥ إلى ٢٠ سنة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ كما وافق على تعديل العمر الإنتاجي على الا Gas Cooler من ٢٠ سنة إلى ٨ سنوات بقرار من مجلس الإدارة رقم ١١٢٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ ولمدة ثلاثة سنوات.

الأرباح والخسائر من استبعاد أصول ثابتة

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٤٢ مشاريع تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بتكلفة مخصوصاً منها مجمع الأضمحلال في قيمتها إن وجد، وتنصمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة بالأصل وللأزمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للفرض التي اقتتلت من أجله وعندئذ يبدأ إهلاكها باستخدام نفس الأسس المتتبعة في إهلاك البنود المماثلة لها من الأصول الثابتة.

٤-٤٢ الأصول الأخرى

الاعتراف

يتم معالجة الأصول المحددة ذات الطبيعة الغير نقدية والتي ليس لها وجود مادي أو لها وجود مادي ولكن مقتناه لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول أخرى.
 تتضمن الأصول الأخرى الملموسة مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها مثل خط الغاز.

القياس

يتم قياس الأصول الأخرى بالتكلفة والتي تمثل في السعر النقدي في تاريخ الإثبات. في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترات الائتمان المتبقية فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفائدة. يتم عرض الأصول الأخرى بالصافي بعد خصم الاستهلاك والانخفاض في قيمة الأصل.

النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتاء الأصول الأخرى - المرسملة فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل المتعلقة به. ويتم تحمل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الارباح أو الخسائر.

الاستهلاك

يتم تحمل الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول الأخرى. إذا كان العمر الإنتاجي للأصول الأخرى غير محدد فإنه يتم إجراء اختبار الأضمحلال بصفة منتظمة في تاريخ كل مركز مالي. هذا ويتم استهلاك الأصول الأخرى من التاريخ الذي تكون فيها متاحة للاستخدام كما يلي:

<u>الاستهلاك</u>	<u>بيان</u>
%٢٠	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها
%٤	خط الغاز
%٢٥	رخص وبرامج

٤-٥ الأضمحلال في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الشركة على أساس سنوي - أو كلما استدعي الأمر ذلك - بمراجعة القيم الدفترية للأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث أضمحلال في قيمتها، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الإستردادية لكل أصل على حدا بغضون تحديد خسائر الأضمحلال في قيمته. فإذا ما تذرعت بتقدير القيمة الإستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي يمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر افتراضي محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوي للأضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أي مؤشر عن تعرض تلك الأصول للأضمحلال. هذا وتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف الالزامية للبيع" أو "القيمة الاستخدامية" أيهما أكبر.

ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبّر عن القيمة الاستخدامية لها. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتمأخذها في الاعتبار عند تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) لتعكس القيمة الإستردادية.

ويتم الإعتراف بخسائر الأضمحلال فوراً بقائمة الدخل. وعندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن أضمحلال القيمة والتي أُعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان

يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمته في السنوات السابقة. ويتم إثبات تلك التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الارباح أو الخسائر.

٦-٤٢ الإيراد من العقود

- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١.
- يحل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ محل معيار المحاسبة المصري رقم ١١ "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٨ "عقود الإنشاء" والتسهيرات ذات العلاقة. حيث يتناول معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ الاعتراف بالإيراد من العقود المبرمة مع العملاء وكذلك معالجة التكاليف الإضافية المتکبدة للحصول على عقد مع عميل، والذي سوف يتم توضيحه بمزيد من التفاصيل أدناه.
- ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٨ على أن الاعتراف بالإيرادات يعتمد على الخطوات الخمس التالية:
 - ١) تحديد العقد مع العميل
 - ٢) تحديد الالتزام التعاقدى لتحويل البضائع و / أو الخدمات (المعروف باسم التزامات الأداء)
 - ٣) تحديد سعر المعاملة.
 - ٤) توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة .
 - ٥) الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالالتزام الأداء.

- بالإضافة إلى ذلك، يشمل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٨ الإفصاح عن البيانات المالية، فيما يتعلق بطبيعة ومبني وتوقيت وعدم التأكيد من الإيرادات والتدفقات النقدية ذات المرتبطة بها.

تحقق الإيراد

قامت الإدارة بتقييم أثر تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة، من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات، واستنتجت أن الأساس الحالي للاعتراض بالإيرادات لا يزال مناسباً لأن التزام الأداء الوحيد هو تسليم الكميات المباعة لعملائها سواء المحليين أو الخارجيين، حيث إنه وفقاً للعقود المبرمة مع العملاء تقوم الشركة بنقل السيطرة على الكميات المباعة إلى العملاء وفقاً لما يلي:

- **المبيعات المحلية:** تاريخ أول خروج البضاعة من بوايات الشركة.
- **مبيعات التصدير:** طبقاً لشروط الشحن وهو في الغالب تاريخ الشحن بالميناء.
- لذلك، تعتبر الإدارة أن التطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ ليس له أي تغيير أو تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المطبقة على قوائمها المالية.
- هذا وتقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة عندما يكون هناك توقع كاف بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة، وأنه يمكن قياس قيمة هذا الإيراد بشكل دقيق ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به.

٧-٤٢ الأدوات المالية

الأصول المالية

الاعتراف والقياس الأولى:

عند الاعتراف الأولى، يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، وفقاً لأحد الفئات التالية:
(١) أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

(٢) أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر "مع إعادة التبويب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد".

(٣) أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر "مع عدم إعادة التبويب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد".

(٤) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية والمشتقات.
أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة:

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا أستوفى الشرطين التاليين، ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر "مع إعادة التبويب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد" فقط في حال أستوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحافظ بها بعرض المتاجرة، يجوز للشركة أن تختار "بلا رجعة" قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر "مع عدم إعادة التبويب الأرباح أو الخسائر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاستبعاد". ويتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للشركة أن تحدد "بلا رجعة" أصلًا مالياً يلبي المتطلبات الواجبة لقياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في حال ما إذا كان القيام بذلك سيليقي أو يخضع بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبى التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

القياس اللاحق:

أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة:

بعد القياس الأولي، يتم قياس أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص اضمحلال القيمة. يتم احتساب التكلفة المستهلكة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بالخسائر الانتمانية المتوقعة في قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تتضخم قيمة الاستثمارات.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يتم لاحقًا قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في قائمة الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.

يتم توضيح طريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تمتلك الشركة أكثر من استثمار واحد في نفس الورقة المالية، فتعتبر أنه تم التخلص منها على أساس الوارد أولاً يصرف أولاً. عند الاستبعاد، يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر من الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم الاعتراف بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يتم الاعتراف بالفائدة المكتسبة على الأصول المطلوب قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام سعر الفائدة التعاقدية، كما هو موضح في إيضاح (٤١,١٤). يتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع.

إعادة تبويب الأصول المالية:

لا تقوم الشركة بإعادة تبويب أصولها المالية بعد الاعتراف الأولي بها.

استبعاد الأصل المالي:

الاستبعاد من الدفاتر بخلاف التعديل الجوهري:

يتم استبعاد الأصل المالي (أو عند الاقتضاء، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المماثلة) عند:
• انقضاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو

• تكون الشركة قد نقلت الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "مرور"؛ بالإضافة إلى:
(أ) أن تكون الشركة قد حولت بشكل جوهري جميع مخاطر والمنافع المرتبطة الأصل؛ أو

(ب) لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر والمنافع المرتبطة الأصل، ولكنها نقلت السيطرة على الأصل.
تعتبر الشركة أن السيطرة قد تم نقلها إذا، فقط إذا، كان المنقول إليه لديه القدرة العملية على بيع الأصل بالكامل إلى طرف ثالث غير ذي صلة ويكون قادرًا على ممارسة هذه القدرة من جانب واحد دون فرض قيود إضافية على النقل.

عندما لا تقوم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل كبير بجميع المخاطر والمكافآت واحتفظت بالسيطرة على الأصل، يستمر الاعتراف بالأصل فقط في حدود مشاركة الشركة المستمرة، وفي هذه الحالة، تعترف الشركة أيضًا بالالتزام المرتبط بذلك. يتم قياس الأصل المحول والالتزامات المرتبطة به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن مطالبة الشركة بدفعه، أيهما أقل.

الاستبعاد من الدفاتر نتيجة لتعديل جوهري في الشروط والأحكام:

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط والأحكام إلى الحد الذي يصبح فيه الأصل المالي، إلى حد كبير، أداة جديدة، مع الاعتراف بالفرق على أنه ربح أو خسارة كنتيجة لاستبعاد الأصل من الدفاتر. في حالة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة، يتم تصنيف القروض المعترف بها حديثاً على أنها في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند تقييم ما إذا كان سيتم استبعاد أداة مالية من الدفاتر أم لا، من بين أمور أخرى، تأخذ الشركة في الاعتبار العوامل التالية:

- التغير في عملة أداة الدين.
- إدخال وظيفة أداة حقوق ملكية.
- التغير في الطرف المقابل.
- إذا كان التعديل بحيث أن الأداة لم تعد تقي بمعايير التدفقات نقدية التي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

إذا لم ينتج عن التعديل تدفقات نقدية اختلافاً جوهرياً، فإن التعديل لا يؤدي إلى الاستبعاد من الدفاتر. بناءً على التغيير في التدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي، تسجل الشركة ربح أو خسارة تعديل.

اضمحلال الأصول المالية:

تعترف الشركة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي المناسب.

ولتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمة الأصول المالية، يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاثة مراحل:
- المرحلة الأولى: الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. تكون استثمارات الشركة في أدوات الدين فقط من أدون خزانة وسندات خزانة حكومية والسندات المصنفة ضمن فئة الاستثمار الأعلى (جيد جداً وجيد) من قبل وكالات الائتمان المستقلة الدولية، وبالتالي، تعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. ومن سياسة الشركة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه الأدوات على أساس ١٢ شهراً. وعندما تتدحر مخاطر الائتمان لأي سندات، تقوم الشركة ببيع السندات وشراء السندات التي تفي بدرجة الاستثمار المطلوبة.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي قد تم الأخفاف في سداده (مض محل القيمة الائتمانية) عندما يتم التخلف في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر من تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تعتبر الشركة أيضاً أن أحد الأصول المالية قد تعثرت عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة ويتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات في أدوات الدين:

تحسب الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي المناسب. النقص النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ الشركة في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (حالة أساسية، وجانب صعوفي، وجانب سلبي).

فيما يلي الآليات والعناصر الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

(أ) احتمالية الإخفاق في السداد: هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. ويتم تقييم الإخفاق فقط إذا لم يتم استبعاد رصيد الأصل المالي مسبقاً ولا يزال مدرج في القوائم المالية. يتكون نموذج احتمالية الإخفاق من توقعات مستقبلية للأقتصاد الكلي وتجزئة للمحفظة الأصول المالية.

(ب) الخسارة في حالة الإخفاق: هي تقدير للخسارة الناشئة في حالة حدوث الإخفاق. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية الواقعية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض استلامها، بما في ذلك التدفقات النقدية من بيع ضمان محتفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى.

(ج) الرصيد المعرض للإخفاق: هو تقدير للرصيد المعرض لمخاطر الإخفاق في تاريخ الإخفاق في المستقبل على مستوى المقرض، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في للرصيد المعرض لمخاطر الإخفاق بعد نهاية الفترة المالية، بما في ذلك الفوائد المستحقة من المدفوعات الفائتة.

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية الخاضعة لحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة لإحدى الفئات التالية، والتي يتم تحديدها على النحو التالي:

(أ) المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة الشركة. ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على أنها جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة طولية الأجل التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث الإخفاق في سداد الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون ١٢ شهراً شهراً بعد تاريخ التقرير. تحتسب الشركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً بناءً على توقع حدوث تعثر في ٢ شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق احتمالات الإخفاق في سداد المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على الرصيد المعرض للإخفاق ومصروفية في الخسارة في حالة الإخفاق وخصمتها بمعدل الفائدة الفعلي المناسب. يتم إجراء هذا الحساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه. ويحتسب إيراد الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (بدون خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة).

(ب) المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول، ولكن يستمر احتساب إيراد الفوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، وفقاً لآليات مشابهة لتلك الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام سيناريوهات متعددة، ولكن يتم تقدير قيم احتمالية الإخفاق في السداد والخسارة في حالة الإخفاق على مدى حياة الأصل المالي. ويتم خصم الخسائر المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي المناسب.

في نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بتقدير ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصول المالية منذ الاعتراف الأول. تستخدم الشركة كلاً من المعلومات الكمية والتوعوية لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناءً على خصائص الأصل المالي. يمكن أن تكون المعلومات الكمية انخفاضاً في التصنيف الائتماني دون درجة الاستثمار. يتم الحصول على المعلومات النوعية من خلال مراقبة التغيرات المعاكسة الحالية أو المتوقعة في الأعمال أو الظروف المالية أو الاقتصادية التي من المتوقع أن تسبب تغييراً جوهرياً (سلبياً) في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته تجاه الشركة. بشكل عام، سوف تقوم الشركة بتطبيق باعتبار أن التأخير في السداد لمدة تزيد عن ٣٠ يوماً بعد تاريخ الاستحقاق كمؤشر تلقائي لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

إذا تم تحديد زيادة كبيرة في مخاطر جوهرية، فإن هذا يؤدي إلى تحويل جميع الأدوات في النطاق المحظوظ بها مع هذا الطرف من المرحلة الأولى إلى الثانية.

(ج) المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان:

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة في تاريخ القوائم المالية؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التكلفة المستهلكة المخفضة بخسائر الائتمان المتوقعة من اضمحلال القيمة. بالنسبة لأدوات الدين التي تعتبر مضمنة الجدارة الائتمانية، تعرف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة لهذه الأدوات، وفقاً لآليات مشابهة لتلك الموضحة أعلاه، مع تعين احتمالية الإخفاق في السداد عند ١٠٠٪.

تحدد الشركة الأصول المالية التي يوجد لها دليل موضوعي على اضمحلال القيمة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من خلال تطبيق تعريف الإخفاق في السداد المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان. تحدد الشركة الإخفاق في السداد بأنه: أي طرف مقابل غير قادر على الوفاء بالتزاماته (بغض النظر عن المبلغ المعنى أو عدد الأيام المستحقة)، أو عندما يكون لدى الأطراف المقابلة متأخرات أكثر من ٩٠ يوماً.

عند تطبيق هذا التعريف، قد تكون المعلومات التالية بمثابة دليل على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً:

- إخلال بالعقد مثل الإخفاق أو التأخير في السداد؛
- من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- يواجه المقترض صعوبة مالية كبيرة بسبب اختفاء سوق نشط.

الترقي بين المراحل (الأولى، الثانية، الثالثة):

(أ) الترقى من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والفوائد.

(ب) الترقى من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
- سداد ٢٠٪ من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك الفوائد المستحقة المجنبة / المهمشة.
- الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

لدى الشركة أربعة أنواع من الأصول المالية التي تخضع لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

(١) أوراق القبض المرتدة الناتجة عن عقود المبيعات مع العملاء.

(٢) فوائد التأخير عن سداد أوراق القبض المرتدة.

(٣) استثمارات الشركة في أدوات الدين التي يتم قياسها وفقاً لطريقة التكلفة المستهلكة.

(٤) استثمارات الشركة في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وفي حين أن أرصدة النقدية وما في حكمها تخضع أيضاً لمتطلبات اضمحلال قيمة الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصري

رقم (٤٧) الأدوات المالية، فإن خسائر اضمحلال القيمة التي تم قياسها لم تكن جوهرية.

أدوات حقوق الملكية

تقوم الشركة لاحقاً بقياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. وعندما تختار إدارة الشركة عرض أرباح وخسائر القيمة العادلة في الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الآخر، فإنه لا يتم إعادة

تصنيفه لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر بعد استبعاد الاستثمار. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في قائمة الأرباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عند ثبوت حق الشركة في استلام تلك التوزيعات.

يتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بند إيرادات/(مصروفات) أخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر بحسب الأحوال. ولا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل منفصل عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة.

د- الأضمحل

في تاريخ القوائم المالية، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك أضمحلان ائتماني للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأوراق المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يحدث الأضمحلان الائتماني للأصل المالي عندما ي تكون هناك حدث أو أحداث ضارة على التدفقات النقدية المتوقعة للأصل المالي.

تتضمن الأدلة على الأضمحلان ائتماني البيانات الملحوظة التالية:

- خرق للعقد من خلال التعرّف في سداد القرض في تاريخ الاستحقاق.
 - إعادة هيكلة القرض أو الدفع المقدمة من الشركة بشروط ليست في صالح الشركة.
 - أنه من المحتمل إفلاس المقرض أو أي دولة مالية أخرى، أو اخفاء السوق النشط للأصل بسبب صعوبات مالية.
- يتم خصم مخصصات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة من القيمة الإجمالية للأصل.

الالتزامات المالية

تم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو التزامات مالية أخرى.

الالتزامات مالية أخرى

تتضمن الالتزامات المالية الأخرى أرصدة القروض إن وجدت والموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة معدل الفائدة الفعلي هو أسلوب لاحتساب التكفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميم مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

استبعاد الأدوات المالية من الدفاتر

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية لطرف خارج الشركة أما إذا لم تسفر المعاملة عن تحويل الشركة لكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل لطرف خارجي أو عن الاحتفاظ بها بصورة جوهرية، فإن عليها أن تحدد ما إذا كانت لزاللت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي. فإذا استمرت الشركة في السيطرة على الأصل المالي المحوّل عندئذ تعرف بالحصة التي تحتفظ بها في الأصل وبالتزام مقابل يمثل المبالغ التي قد يتغير عليها سدادها.

أما إذا ما أسفرت المعاملة عن احتفاظ الشركة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المحوّل عندئذ تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعرف أيضاً بالمبالغ المستلمة كاقتراض بضمان ذلك الأصل.

يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو بإنهاها أو بانتهاء مدتها التعاقدية.

طريقة معدل الفائدة الفعلي

تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعلي هو أساسه خصم المتصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتساع والمدفوعات أو المقبولات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس معدل الفائدة الفعلي فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

٨-٤٢ عقود التأجير

بتاريخ ١ يناير ٢٠٢١، قامت الإدارة بتقييم تفصيلي لأثر تطبيق معيار المحاسبي المصري رقم (٤٩) على القوائم المالية للشركة

- حل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري السابق رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي". بموجب معيار التأجير الجديد، يتم تسجيل الأصول المؤجرة من قبل الشركة في قائمة المركز المالي للشركة مع تسجيل الالتزام المقابل.

- خلال عام ٢٠٢١، قامت الشركة بتقييم تفصيلي لأثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) وجاء أثر تطبيق معيار رقم (٤٩) على النحو التالي:

- قامت الشركة كمستأجر بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والالتزامات عقود التأجير في تاريخ بدء عقد الإيجار.
- مع الاعتراف الأولى، تم قياس حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي لقياس الأولى للالتزامات عقد التأجير والمعدل بمدفوعات الإيجار السابقة والتكلفة المباشرة الأولية وحواجز التأجير والقيمة الحالية المخصومة للالتزام المقدر لاستبعاد الأصل. بعد ذلك، سيتم قياس حق انتفاع الأصول بالتكلفة ناقصاً مجموع الاستهلاك وخسائر مجموع خسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول حق الانتفاع أو مدة عقد التأجير أيهما أقل.

- تم قياس التزام عقد التأجير عند الاعتراف الأولى بالقيمة الحالية لعقد التأجير المستقبلي ومدفوعات الخدمات الثابتة ذات العلاقة على مدار فترة التأجير، مخصومة بمعدل الفائدة الضمني على عقد التأجير أو معدل الاقتراض الإضافي للشركة. بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل الخصم. هذا ويتم قياس التزام عقد التأجير اللاحق بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- يتم إعادة قياس أصول حق الانتفاع والالتزام عقد التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد الأحداث التالية:
 - التغير في سعر عقد التأجير بسبب المؤشر أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في فترة القوائم المالية.

- تعديلات على عقد التأجير
- إعادة تقييم مدة عقد التأجير
- عقود التأجير قصيرة الأجل بطبعتها (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التمديد) وعقود التأجير للبنود منخفضة القيمة سيستمر الاعتراف بها في المتصروفات في قائمة الأرباح أول الخسائر عند تكبدها.
- القواعد الانتقالية:

اعتمدت الشركة المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٩) محسوباً على أساس المدة المتبقية من العقد ولم يتم تعديل أرقام المقارنة وذلك استناداً للفقرة ج ٨ من ملحق المعيار والخاص بالقواعد الخاصة بتاريخ السريان والقواعد الانتقالية.

٩-٤٢ استثمارات في الشركة التابعة

تم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة - وفي حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر أض محلال في قيمة الاستثمار في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر الأض محلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

١٠-٤٢ المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد تكلفة المخزون كما يلي:-

- الخامات والمواد والمهمات والوقود والزيوت وقطع الغيار بالتكلفة الفعلية على أساس المتوسط المرجح.
- مخزون المحفزات يتم تقييمه بتكلفة المشتريات الفعلية.
- الإنتاج التام وغير التام بتكلفة الإنتاج الفعلية وتشمل كل من المواد المباشرة والأجور المباشرة ونصيبها من المصروفات
- الصناعية الثابتة والمتغيرة

١١-٤٢ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع وأذون الخزانة - أقل من ٣ شهور - والشيكات تحت التحصيل (المصرفية أو مقبولة الدفع) وكذلك أرصدة البنوك سحب على المكشوف (في حالة وجودها) التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٤٢ الالتزامات المحتملة والمخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّط عليه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها

١٣-٤٢ مزايا العاملين

١- مزايا الموظفين :-

٢- مزايا الموظفين قصيرة الأجل:

- إن التزامات الأجور والرواتب بما في ذلك الإجازات والبدلات المتوقع سدادها بالكامل خلال الاثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقدم خلالها الموظفين الخدمة ذات العلاقة يعترف بها في خدمات الموظفين حتى نهاية الفترة المالية المقصح عنها .
- وتقاس حسب المبالغ المتوقعة دفعها عند تسوية الالتزام وتظهر الالتزامات كالتزامات مكافآت موظفين متداولة في قائمة المركز المالي .

٢- التزامات مزايا موظفين طويلة الأجل:

- تقاس التزامات مزايا الموظفين الطويلة الأجل بالقيمة الحالية للدفعتات المستقبلية المتوقعة التي ستدفع مقابل الخدمات التي يقدمها الموظفون حتى نهاية الفترة المالية المقصح عنها باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة وتسجل كالالتزام غير متداول ويأخذ بعين الاعتبار الزيادة المستقبلية المتوقعة في الرواتب والمعدلات السابقة لتقليل الأيدي العاملة

وفرات الخدمة ، وتخصم المدفوعات المستقبلية باستخدام عوائد السوق في نهاية الفترة المالية المفصح عنها على سندات الشركات ذات الجودة العالية والسداد الحكومي بشروط وعملات تتطابق قدر الإمكان مع التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية المقدرة .

- ويعرف بإعادة القياس تتجه التغيرات في الافتراضات الأكتوارية إلى قائمة الدخل الشامل الآخر .
- وتعرض الالتزامات كالتزامات متداولة في قائمة المركز المالي ما لم يكن لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل السداد لمدة ١٢ شهرا على الأقل بعد الفترة المالية المفصح عنها بغض النظر عن تاريخ السداد الفعلي .

أ- الرعاية الطبية بعد التقاعد (خطط المزايا المحددة) :-

- تقدم الشركة مزايا رعاية صحية بعد التقاعد للمتقاعدين المؤهلين والأشخاص التابعين لهم طوال مدة حياتهم وستتحقق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا على مدى فترة التوظيف باستخدام طريقة محاسبية مماثلة مثل المستخدم في برامج المزايا المحددة .

- إن أرباح وخسائر إعادة القياس الناتجة عن التعديلات والتغيرات القائمة على الخبرة في الافتراضيات الأكتوارية تحمل على قائمة الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تنشأ فيها و يتم تقييم الالتزامات سنويًا من خلال خبير أكتواري .
- تتطلب المحاسبة عن هذه البرامج أن تقوم الشركة ببعض الافتراضات المتعلقة بمعدلات الخصم المستخدمة لقياس الالتزامات والمصاريف المستقبلية ومعدلات التضخم ومعدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية والوفيات والافتراضات الأخرى ، وهذه الافتراضيات معرضة للتغير بشكل كبير .

و عمليات التقييم الأكتuarية وظروف السوق والتغيرات في المزايا المتყاعده عليها و تستند اختبار الافتراضيات إلى الاتجاهات السابقة والتغيرات المستقبلية بناء على الظروف الاقتصادية وظروف السوق بتاريخ التقييم ، غير أن النتائج الفعلية قد تختلف اختلافا جوهريا عن التقديرات المستندة على الافتراضيات الهامة المستخدمة .

ب- مزايا نهاية الخدمة عند التقاعد على المعاش :

تراعي عملية التقييم الأكتuarية أحكام نظام العمل وسياسة الشركة .
يمثل صافي الالتزام المعترف به في قائمة المركز المالي المعلن ببرنامج المزايا المحددة ما بعد التوظيف القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة المتوقع ناقصاً القيمة العادلة لأصول البرنامج (إن وجدت) في تاريخ القوائم المالية .
ويعاد قياس التزامات المزايا المحددة على أساس دوري بمعرفة أكتواريين مستقلين باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة، يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركة عالية الجودة والمسجلة بالعملة التي يتم دفع المزايا بها والتي لها فرات استحقاق تقارب فترات الالتزامات ذات الصلة .

وفي البلدان التي ليس فيها أسواق لمثل هذه النوع من السندات فإنه يتم اللجوء إلى استخدام معدلات السوق للسندات الحكومية

وتحسب صافي تكلفة الفائدة بتطبيق معدلات الخصم على صافي رصيد الالتزام المزايا المحددة والقيمة العادلة لأصول البرنامج إن وجدت .

تحسب تكاليف الخدمة الحالية باستخدام معدل تكاليف المعاش التقاعدي المحدد أكتواريا في نهاية السنة السابقة معدلاً لمراجعة التقلبات الهامة في السوق وأي أحداث غير متكررة هامة مثل تعديلات الخطط وعمليات التقلص والتسويات .

وفي حالة عدم وجود تلك التقلبات الهامة في السوق والأحداث لمرة واحدة يتم تمديد الالتزامات الاكتوارية استناداً للافتراضات في بداية السنة .

إذا كانت هناك تغيرات جوهرية على الافتراضات أو الترتيبات خلال الفترة الأولية يراعى إعادة قياس تلك الالتزامات والتكاليف ذات العلاقة .

يتم إدراج مكاسب أو خسائر إعادة القياس الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الاكتوارية في الفترة التي تحدث خلالها في قائمة الدخل الشامل الآخر .

ويعرف بالتغييرات في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة الناتجة عن تعديلات البرامج أو تقليل الأيدي العاملة مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر كتكاليف خدمة سابقة .

وعند تعديل برنامج المزايا فإن جزء المزايا المتعلق بالخدمة السابقة للموظفين يعترف بها كمصرف أو إيراد .
يتم الاعتراف الفوري بتكاليف الخدمة الحالية والسابقة المتعلقة بمزايا ما بعد الخدمة في قائمة الدخل مع عكس قيد الالتزام حسب معدلات الخصم المستخدمة ويشمل تكاليف تحويل وأي تغيرات في صافي الالتزام تتجه لعملية التقييم الاكتواري ، والتغيرات في الافتراضات يتم اعتبارها كإعادة قياس في بنود الدخل الشامل الآخر .

ج - التزامات معاشات التقاعد

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها .
ويعرف بالاشتراكات الاعتبادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكفة العمالة بقائمة الأرباح أو الخسائر .
وتتحمل المصروفات الناتجة عن نظام الاشتراك المحدد على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق .

٤٤-٤٤ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠% من الأرباح التي يقرر توزيعها نقداً كحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعاملين بالشركة ما زاد عن أجمالي الأجر يستثمر في صناديق لصالح العاملين .
يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية وكالتزام خلال السنة التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع . ولا يتم الاعتراف بالالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح غير الموزعة .

٤٥-٤٥ احتياطي قانوني

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات ونظام الشركة الأساسي، يتم تجنب ٥% من صافي أرباح السنة على الأقل لتكوين احتياطي قانوني. يجوز التوقف عن التحويل إلى الاحتياطي القانوني عندما يبلغ الاحتياطي ٥٥% من رأس المال المصدر، وإذا ما انخفض الاحتياطي عن ٥٠% من رأس المال المصدر تعين على الشركة معاودة تدعيم الاحتياطي بتجنب ٥% على الأقل من صافي أرباحها السنوية حتى يصل إلى ٥٠% من رأس المال المصدر. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لزيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر .
هذا ويتم إثبات التحويل للاحياطي القانوني في السنة المالية التي اعتمدت فيها الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة هذا التدعيم .

٤٦-٤٦ المحاسبة عن ضريبة الدخل

ضرائب الدخل والضرائب المؤجلة

- يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات والخلافات الضريبية المحتملة من وجهة نظر الإدارة في ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة في هذا الشأن .

- يتم تحويل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة بصفة دورية بعده تقديرى للضريبة عن كل فترة مالية والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العباء الفعلى للضريبة في نهاية كل سنة مالية.
- تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها في الفترات التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية.
- ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصرف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة بينود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة المرتبطة بها هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بكلفة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً) إلا إذا توافر احتمال قوى أو دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية كافية في المستقبل.

٤٢-١٧ التقارير القطاعية

يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع معلومات التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي. وقد تم تحديد صانع القرار التشغيلي الرئيسي، المسؤول عن تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية، على أنه مجلس إدارة الشركة

٤٢-١٨ نصيب السهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

٤٢-١٩ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.